



PROVISIONAL

A/PV.2243
25 September 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الالفين والمائتين والثالثة والاربعين المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الأربعاء ٢٥ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٠

الرئيس : (السيد بوتفليقة) (الجزائر)

ثم (السيد / ماكوفوسكو (نائب الرئيس) (رومانيا)

— كلمة سعادة الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنغلاديش

— مواصلة المناقشة العامة (١)

— السيد فيتراجيرالسد (أيرلندا)

— السيد رملو (الفلبين)

— السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

— السيد مونتيل ارغويلو (نيكاراغوا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LA-2332 على أن يرد على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

كلمة سيادة الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنغلاديش

اصحاب فخامة الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنغلاديش الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (منقول عن الفرنسية)

يسرني أن أرحب بصاحب الفخامة الشيخ مجيب الرحمن وأدعوه أن يمثل أمام المنصة ويلقي بيانه الى الجمعية العامة ،

الشيخ مجيب الرحمن (تكلم بالبنغالية - النص الانجليزي حرر بمعرفة المندوب)

اليوم وأنا أقف أمام هذه الجمعية الموقرة أشارككم مشاعر السرور العميق لأن شعب بنجالاديش الذي يبلغ تعدادة خمسة وسبعين مليوناً مثل اليوم في برلمان البشرية هذا ، وبالنسبة لأمة بنجالاديش فهذه لحظة تاريخية تمثل اكتمال الكفاح من أجل اقرار حقه في تقرير مصيره ، ان شعب بنجالاديش قد حارب عبر القرون حتى يحقق لنفسه الحق في أن يعيش في حرية وفي كرامة ، وكمواطنين احرار في بلد حر . وقد كنا نتدلى الى العيش في سلام وصداقة مع أمم العالم أجمع .

ان المبادئ النبيلة الواردة في ميثاق المتحدة هي المثل التي ضحى من اجلها الملايين من شعبنا ، انني أعلم أن أرواح شهدائنا تشارك شعب بنجالاديش في الزام نفسه ببناء عالم عالمي تتحقق فيه أمانى الانسان من أجل السلام والعدالة .

ومن دواعي سروري الخاص أن بنجالاديش قد قبلت في هذه المنظمة في الوقت الذي يرأس فيه هذه الدورة شخص كان من بين المحاربين من أجل الحرية . واذكر ياسيدى الرئيس المساهمات القيمة التي قدموها في سبيل انجاح مؤتمر القمة للبلاد الغير المنحازة الذي عقد في الجزائر في سبتمبر من العام الماضي . وأود أن أنتهز هذه الفرصة حتى أحيي كل أولئك الذين ضحوا وحققت

تضحياتهم لشعب بنجالاديش مكانه بين مجتمع الأمم ، وأعبر عن أعق مشاعر الامتنان لأمم والشعوب التي ايدت بنجالاديش في سبيلها ونود ان نشر بل أولئك الذين يتقدمون مساعدات قيمة لبناء بنجالاديش لدعم استقلالنا ، ولإعادة بناء اراضيها التي خربتها الحروب ، ولمواجهة التحديات الضخمة في سبيل بناء مستقبل أفضل لشعبنا ، بما أقدم لكل أولئك الذين رحبوا بنا في أسرة الأمم المتحدة الشتر الخالص من شعب بنجالاديش .

ان نقاج بنجالاديش يرمز الى النجاح العالمي من أجل السلام والعدالة لذلك كان من الطبيعي

ان تقف بنجالاديش بحزم منذ قيامها الى جانب الشعوب المقهورة في العالم ، ان تجارنا خلال

الربع قرن الماضي منذ انشاء الأمم المتحدة قد أظهرت أن الكفاح الذي لا يلين يجب ان يشن ضد جميع الظروف الصعبة التي تقف في سبيل تحقيق هذه المبادئ، وان حق تقرير المصير الذي نادى به الأمم المتحدة لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تضحيات الملايين من المحاربين الشجعان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ان الكفاح يجب أن يستمر ضد الاحتلال الغير الشرعي للأراضي التي تحتل بالعدوان وضد استخدام القوة ، وقد تمت اتصالات كبيرة قي الجزائر وفيتنام وبنجالاديش وغينيا بيساو ومثل هذه الاتصالات تدل على أن التاريخ يقف دائما الى جانب الشعوب ، وان العدالة لا بد من أن تنتصر في النهاية ، ولكن الظلم والقمع مازالا موجودان في انحاء عديدة في العالم ، فالعرب زالوا يهاربون من أجل تحرير جميع الأراضي المحتلة بطريقة غير مشروعة ولا استعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، كما ان عطية تصفية الاستعمار على الرغم مما تحقق فيها من تقدم كبير، الا انه بقي عليها ان تصل لاهدافها النهائية ، ويصدق هذا الكلام على افريقيا حيث نجد أن شعب زمبابواي الشجاع وشعب ناميبيا زالوا يخوضان كفاحا قاتما من أجل الحرية واتحادها القومي ، والقضاء على التفرقة العنصرية التي أعلنت هذه الجمعية مرارا وتكرارا ، أنها جريمة في حق البشرية ، الا أنها مازالت مستمرة ، وتقلق ضمير العالم . وأنا نرى أن تراث الظلم من الماضي يجب أن يصفى ، حتى نستطيع أن نواجه تحديات المستقبل .

واليوم فان أمم العالم تواجه اختيارا صعبا ، وسيتوقف الحكم على اختيارنا فيما اذا كنا سنتقدم نحو عالم أفضل خال من الخوف والدمار ، والمعاناة الانسانية بطريقة مزعجة والبطالة التي تتزايد ، والفقر، وما اذا كنا نستطيع أن نتطلع الى عالم يمكن أن تتحقق فيه انتصارات عظيمة في التكنولوجيا ، بحيث تحقق لنا مستقبلا مشرقا خال من الخطر النووي على نطاق عالمي ، وبهذا يستطيع الانسان في كل مكان أن يبدأ في التمتع بالحد الأدنى من ظروف الحياة الكريمة .

ان الثورات الاقتصادية الكبيرة التي هزت العالم بأسره أخيرا يجب أن تولد شعورا بالحاجة الى بناء نظام اقتصادي عالمي جديد .

ان الدورة الخاصة لهذه الجمعية التي عقدت في اوائل هذا العام أخذت في الاعتبار العوامل التي يندبى عليها الوضع الاقتصادي العالمي الحالي ، وانني هنا اتحدث باسم بلدي التي تأتي على رأس قائمة البلاد التي توصف بأنها من أقل البلاد تضررا من هذا الموقف الاقتصادي ، وبنجلاديش التي قامت على أنقاض حرب مدمرة ، واجهت منذ تحررها سلسلة من الكوارث الطبيعية واخرها الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي عانينا منها في هذا العام .

ونحن نعبر عن امتناننا الى الأمم المتحدة والى الوكالات التابعة لها والى السكرتير العام،

للاهتمام الذي أبدوه وعلى مساعدة بنجلاديش على مواجهة هذا الموقف . والرئيس بومدين ووزير الخارجية الجزائري السيد بوتفليقة ناشدا مجموعة البلاد الخير المناهضة لأي تبرع لمساعدة بنجلاديش كذلك البلاد المديقة والمنظمات الانسانية في جميع أنحاء العالم قد استجابت بطريقة ايجابية لهذا النداء . وهذه الدوارث الطبيعية لا تعرقل فقط مسيرة بنجلاديش لتحقيق التقدم الاقتصادي ، ولكنها ايضا تركت البلاد في أروق تقرب من حد المجاعة ، وفي الوقت نفسه فان التضخم العالمي بالنسبة لبلد مثل بلادنا ، التي تعاني من شفرة في ميزان المدفوعات تبلغ مئات الملايين من الدولارات . فان هذا يعني ان الفرد الذي يعيش على دخل سنوي ، يقل عن مائة دولار في السنة فانه يواجه الآن بضرورة الاقتال من حد الكفاف الذي يعيش عليه ، فالمواد الغذائية التي تعتبر البلاد المتقدمة المصدر الرئيسي لم تعد في متناول شعبنا نتيجة للارتفاع المستمر في أسعارها . وان جهودها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية قد تأثرت الى حد بعيد بسبب ارتفاع التكلفة ونتيجة لندرة مدخلات الانتاج الزراعي والى جانب التضخم القومي الذي لم يزد فقط من تكلفة مشروعات التنمية ، ولكنه أيضا قلل من قدرتنا على تعبئة مواردنا ، فبلادنا واجهت الفقر الداهن والبالغة على نطاق واسع وهي مهددة بالاقتال من معدل النمو الذي يبلغ مابين ٥ ٪ ، ٦ ٪ في السنة وما لم تتضافر جهود الأمم لمواجهة هذا الموقف فان بؤس البشرية سوف يزداد خطورة لدرجة لم يعرفها التاريخ من قبل .

وفي الواقع فانه لا يوجد مثيل للبؤس الانساني الذي يعاني منه الكثيرون ، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن قلة تتمتع بالرخاء ، ومن هنا فان أحياء الشعوب بالتضامن الانساني والاخوة الانسانية والتكافل بين الدول هي وحدها التي تحقق الحل السريع لمواجهة هذه الكارثة . ولم تواجه الأمم المتحدة تحديا أعظم منه من قبل ، ولم تفعل أكثر من توجيه نداء الى قوى التحلل لتحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل وهذا النظام الاقتصادي لا يجب ان يكفل فقط سيادة كل دولة على الموارد الطبيعية ، ولكن يجب ان يسعى أيضا الى وضع الأساس للتعاون العالمي مبني على الاعتراف بالمصالح المشتركة لبلاد العالم في نظام مستقر وعادل .

يجب أن اؤكد في هذه اللحظة من جديد بجلاء لا ريب فيه ان هناك مسؤولية عالمية لني نضمن ان كل شخص في أي مكان سوف يتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لكرامته، والتنمية الحرة لشخصيته كما يضمن هذا له الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وهذه المسؤولية وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان يجب ان يمتد نطاقها بحيث تضمن لكل فرد مستوى من المعيشة ملائم للسعة ورغاهية شخصه وأسرته .

ونحن ندرك تماما ان الأزمة الاقتصادية الحالية يمكن أن تعالج فقط في مناخ يسوده السلام والصدقة العالمية والتفاهم الدولي . وفي هذا المجال فان الاجراءات العاجلة للحد من سباق التسلح تكسب أهمية خاصة ليس فقط من أجل توفير هذا المناخ ، ولكن لاطلاق جميع الموارد التي تتبذر الآن على التسلح بحيث توجه كلها لصالح البشرية .

ان بنجالاديش منذ قيامها قد انتهجت سياسة خارجية مبنية على عدم الانحياز ، وقائمة على مبادئ التعايش السلمي والصدقة نحو الجميع وان التزامنا الكامل بحوال السلام ينبع من ادراكنا بانه في مناخ من السلام نستطيع ان نتمتع بثمرات استقلالنا القومي الذي اكتسبناه بعد عناء ، وان نصبيء وان نركز جميع طاقتنا ومواردنا للقضاء على ويلات الفقر والجوع والمرض والجهل والبلادة .

ومن هنا فنحن نرحب بكل جهد يهدف الى تشجيع عملية تخفيف التوتر والحد من التسلح وتشجيع التعايش السلمي في كل مكان من العالم ، سواء كان ذلك في آسيا وأفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية . ولتحقيق هذه السياسة فاننا قد أيدنا دائما مفهوم منطقة السلام في منطقة المحيط الهندي والتي تلقى تأييدا قويا من هذه الجمعية وقد أيدنا ايضا مفهوم منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلام وحرية وحياة .

ونحن نؤمن بأن أمم العالم النامي والمجتمع في مؤتمر عدم الانحياز تشكل دفعة عظيمة لقضية السلام ، فقد أكدت هذه الدول من جديد العزم المشترك للخالبية الساحقة من شعوب العالم للعفان على الاستقلال القومي ولتشجيع السلام والعدالة ، فالسلام لازم لبقاء البشر ، وهو يمثل أعمق أمانى الرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم ولكن يبقى السلام يجب أن يكون سلاما مبنيا على العدالة . وتمشيا مع التزامنا الكامل لقضية السلام فقد جاهدنا لتشجيع عطية المصالحة في شبه القارة الهندية والاقا من ايماننا العميق بأن بروز دولة بنجلاديش سوف يسهم اسهاما كبيرا نمو انشاء كيان خاص بالسلام والاستقرار في شبه القارة ، وأن المواجهة يمكن أن تعمل معها علاقات المداقة لصالح الجميع ، فاننا لم ننشأ علاقات ودية مع جيراننا الهند وبورما نيبال فحسب ولكننا جاهدنا أيضا لكي نبتعد عن الماضي ونفتح صفحة جديدة من العلاقات مع دولة باكستان . ولم نأل جهدا نمو تصفية تراث الماضي ، ولكني نقدم اسهامنا في هذا العمل أعلينا المفعول ضد أولئك ال ١٩٥ من سجناء العرب الذين ارتكبوا جرائم ضد البشرية .

لقد كان ذلك هو الاستثمار الذي قدمناه من أجل فتح صفحة جديدة لبناء مستقبل قائم على السلام والاستقرار في شبه قارتنا المعبدة . ومن هنا فقد أصررنا على أنه لا يمكن أن توضع شروط مسبقه والا ندخل في أية مساومات لأننا نهدف فقط الى تحقيق مستوى أفضل لكل شعوبنا ، ونعمن نتابع الى حل المشكلات الاخرى بروح من العدالة والتوافق . ان ولايت السنتين ألف أسس باكستانية الذين اعادوا ولا هم لباكستان وسجلوا أنفسهم في اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاعادة توأينهم ما زالت التهم تمثل مشكلة انسانية ان أن لهم الحق في العودة الى ديارهم التي يكنون لها الولاء على أساس القانون الدولي والاتفاقات العالمية . كذلك فان التقسيم العادل لرؤوس أموال الباكستان سابقا هي مشكلة أخرى ونحن مستعدون للمصالحة ، ونحن نتوقع لصالح رفاهية شعوب شبه القارة الهندية أن تعمل الباكستان على حل هذه المشكلات بروح من العدالة والمصلحة المتبادلة ، حتى يمكن أن تتم عطية اعادة العلاقات الطبيعية وبعث يصل بنا الأمر الى نهائية ناجحة ، ان بنجلاديش سوف تواصل سعيها من أجل اقامة علاقات جوار ودية مع جميع جيرانها مبنية على مبادئ التعايش السلمي واحترام السيادة وسلامة ووحدة أراضي كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . وسوف نواصل تأييد كل جهد يسعى لاقرار السلام في منطقتنا وفي العالم بأسره .

ونحن في عالم يتسم بالصراع والبؤس الانساني فان الأمم المتحدة تبقى محور أمل الانسان فـ في مستقبل أفضل . وبالرغم من الصعوبات الكبيرة والعقبات التي توضع أمامها في هذا الطريق الا أن الأمم المتحدة خلال أكثر من ربع قرن من ميلادها قد أسهمت بطريقة كبيرة نحو تحقيق التقدم الانساني ، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهناك بلاد قليلة فـ في العالم تدرك بطريقة أفضل أن بنجلاديش لديها الامكانيات للتعاون مع هذه المنظمة ولقد قامت الأمم المتحدة بجهود الدكتور فالد هاميم وزملائه المخلصين في الأمم المتحدة بعطيات تم على أساسها وضع برنامج لاعادة تعمير بلادنا وللتطام الجراح ، ولكي تستعيد بلادنا الطاقات الانتاجية ، واعادة توازن الملايين الذين أصبحوا لاجئين خلال الكفاح من أجل الحرية .

لذلك فأنني أتوجه الى السكرتير العام والى معاونيه والى الوكالات الانسانية الجديدة النسبتي اسهمت نمو انجاح هذه العملية الضخمة بأمدق تعبيرات الامتنان من جانب حكومة وشعب بنجلاديش ، ونحن على ثقة من أن نفس القيادة البناءة سوف تأتي من الأمم المتحدة من أجل حل ما تبقى من المشكلات الانسانية في شبه القارة الهندية ، وكما ذكرت من قبل فـ نحن ممتين للأمم المتحدة للجهود التي بذلتها لتعبئة الجهود لمساعدة ضحايا كارثة الفيضانات الأخيرة فـ في بنجلاديش . وبنجلاديش كبلد تعرض مرارا وتكرارا لويلات الكوارث الطبيعية ، فان لها مصلحة خاصة في اقامة ترتيبات تنظيمية مهيئة يستأيد بمقتضاها المجتمع الدولي أن يتحرك بفاعلية لمنع مثل هذه الكوارث . وفي الواقع فان هذا يعتبر مجرد بداية متواضعة قد بدأت في هذا المجال وذلك عن طريق انشاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق أعمال الغوث ، وحتى تستأيد أن تلعب بكفاءة الدور الموكل اليها ، فهناك حاجة ملحة الى تقوية المنظمة ويقع على أعضاء الأمم المتحدة مسؤولية خاصة لتنسيق الجهود لتحقيق هذه الأهداف .

أود أن اختتم كلمتي لكي أقدم من جديد ايماني في روح الانسان وفي قدرة الشعوب على تحقيق المستحيل، وللتغلب على العقبات التي لا يمكن تغلبها هذا هو الايمان الذي يبقى على أمم مثلنا والتي برزت من خلال الكفاح والتضحيات ان أمنا يمكن أن تعاني ولكنها لن تموت ، ولمواجهة تحدي البقاء فان عزم الشعب هو قوة عظمى ، وهذا هو تحقيق الاعتماد على الذات والطريق

الذى اخترناه هو الجهود المشتركة لشعبنا والتعاون الدولي والمشاركة في الموارد وما لا شك فيه أن التكنولوجيا يمكن أن تخفف من هذا العبء وتقلل من هذه التكلفة من ناحية موارد الانسان ، وبالنسبة لنا كأى دولة نامية فلدينا ثقة في انفسنا وفي قدرتنا ، وثقة في الجهود المتضافرة المتعددة لشعبنا لكي نبني لأنفسنا مستقبل أفضل ولتعيد مصيرنا .

السيد / الرئيس (الكلمة بالفرنسية) باسم الجمعية العامة أود أن أقدم الشكر الى صاحب الفخامة رئيس وزراء بنجلاديش الشيخ مجيب الرحمن على بيانه الهام الذى ألقاه وأرجو من رئيس البروتوكول أن يرافق صاحب الفخامة الى خارج القاعة .

السيد / فيترجيرالد (ايرلندا) (الكلمة بالانجليزية) السيد الرئيس أود في البدايات أن أنقل اليكم التهنئة الحارة لوفد ايرلندا بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

ان انتخابكم أمر ايب من زاويتين ، ذلك لأن حكمتكم وتجربتكم سوف تقود مداولاتنا الى ما فيه الخير لشعوبنا فضلا عن أنكم تمثلون دولة كان لها في المجالين الاقتصادى والسياسي سجل حسن المبادرة والقيادة .

ان وفد بلادى يود أيضا أن يثني على سلفكم البارز السفير بنيتس من الكوادر الذى قاد دوره الثامنة والعشرين ، والدوره الخاصه السادسة بمهارة وحكمة وانه ليحرفني ياسيد الرئيس أن أكون أول فرد يتحدث بعد الخطاب الذى قدمه السيد رئيس وزراء بنجلاديش ومن هنا فاني أرحب ببنجلاديش كعضو جديد في الأمم المتحدة ، ان خطاب المؤثر قد أكد لنا المشاكل الملحة والرهيبه التي تواجه اجزاء كثيره من العالم وخاصه بلاد .

ونحن نرحب بوجه خاص بغيثيا بيساو كمعضو جديد في هذه المنظمة الدولية ، ان نضالهم الباطلي من أجل الحرية قد حقق نتائجه ، ولعل وجودنا هنا اليوم يعكس إعادة مولد الديمقراطية في البرتغال التي كانت السياسة الاستعمارية لمكومتها السابقة والتي وصفتها في العام الماضي هنا في هذه الجمعية بأنها تآلم الشعب البرتغالي وتقاليد واسباماته السابقة في المحرفة والثقافة الانسانية ، ونحن نأمل أن نرحب قريباً بدولتي موزامبيق وانجولا المستقلة .

ان وفد بلادي يود أن يثني بشكل خاص على الخطاب الذي قدمه هنا يوم الاثنين السيد وزير خارجية البرتغال ونحن نقدم لبلاده تهنيتنا وتأييدنا الداعم في المرحلة الجديدة من تاريخها التي بدأت الآن .

أما بالنسبة لفرنندا جزيرة التوابل ، فاننا نقدم تهنيتنا على انضمامها للأمم المتحدة وكما قال رئيس وزرائها سعادة المستر جيري فان وجودنا هنا هو تعبير عن الثقة في حقوق الانسان الاساسية ، وكرامة وقيمة الانسان الأمر الذي يؤكد مبدأ حق تقرير المصير .

ان العالم الذي ورثناه من الماضي كان له توازنه الخاص . ان مبدأ الحرض والطالب ظل دائماً في حالة من التوازن بميكانيكية السعر ، كذلك فان مناطق نفوذ الدول الكبرى ظلت دائماً بشكل أو بآخر ثابتة اوال جيل كامل ، وحتى في مناطق معينه من العالم حيث كانت هناك صراعات محلية كان هناك نوع من التوازن السياسي لا يصدعه الا نشوب الصراعات بين الحين والآخر . ، وكانست هذه الصراعات يتم احتواؤها دائماً بنجاح .

ان حقيقة وجود مثل هذا التوازن خلال الجيل الماضي قد دامت بالنسبة للكثيرين حقيقة ان العلاقات التي وجدت نفسها بشكل أو بآخر في حالة من التوازن خلال هذه الفترة هي نفسها في كثير من الأمثلة غير عادلة وبالتالي غير ثابتة .

ان التوازن في واقع الأمر وفي كثير من الجوانب كان زائفاً يعكس توازناً موروثاً للقوى لم يكن له تبرير موضوعي سوى حقيقة أنه حقق نوع من الاستقرار قصير الأمد في شؤون العالم .

اننا في هذا الجيل نواجه آثار الازمة المفهوم والقاتل من جانب الذين سبقونا للمشاكل الاساسية الكامنة في هذا التوازن الزائف . اننا نواجه مشكلة تصحيح الاختلالات في داخل الدول ، والمثالم الاقتصادية والاجتماعية على نطاق عالمي ، وكذلك فان مشكلة خلق عالم جديد وتوازن سياسي

جديد في هذا العالم يعكس حقوق الشعوب في اتجاه بعضها البعض ، وان نحل نمطا جديدا من العلاقات الدولية بدلا من ذلك الذي يدين بالكثير للظلم الذي ورثناه من التاريخ . وفي العقد الماضي فقد وجدنا أن الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ولأول مرة أدركت تمام الادراك مدى الظلم الذي يندلج عليه التوزيع العالي لموارد العالم وعدم المساواة الكامن في مشاركة شعوب العالم في السلطة والقوة .

ان هذا الادراك الذي جاء متأخرا يعمل معه بطبيعة الحال رغبة في التصحيح وفي خلق توازن حقيقي ، بدلا من التوازن الزائف الذي كان موجودا حتى الآن بين دول العالم . ان هذه التغييرات الجذرية في العلاقات بين الدول غنيها وفقيرها وفي توزيع موارد العالم أمر مألوف تماما ، وهذا أمر متفق عليه من الجميع فيما عدا أولئك الذين يتسمون بالأنانية والرجعية . ان احساسا جديدا بالالتزام المتبادل بين الأمم والشعوب كان قسمة من قسمة العقد الماضي في الشؤون الدولية ، قد بدأ يؤثر على مواقف الدول وزعمائها السياسيين في اتجاه بعضها البعض . ان مشكلة تصحيح ديكال عالمي واضح أنه خاطئ مسألة لن يكون من السهل حلها بل على العكس يبدو من المحتمل أن تظهر هذه العطية كأنها صعبة بطريقة مهيبة للمهم ذلك على الرغم من أن التوازن الاقتصادي والسياسي الذي كان قائما في العالم حتى الآن كان غير عادل ، ومع هذا فانه كان بشكل ما توازن كما أنه كان توازنا حساسا ، ولقد رأينا في عدد من المناسبات في العقود الماضية كيف أنه في مجال النفوذ السياسي فانه في حالة وجود تغيير هامشي في التوازن السياسي بين الدول العظمى فان هذا كان من الممكن أن يعرض السلام العالمي للخطر ، وفي المجال الاقتصادي أيضا فاننا نعلم أيضا مدى حساسية التوازن الذي كان قائما حتى الآن بين مختلف مجموعات دول العالم ، خاصة بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وغيرها من الدول الصناعية ، والدول التي تتاجر فيها الدوله والدول المنتجة للبترول ، ومنتجي المواد الخام الأخرى ، وتلك الدول التي ليس لديها موارد طبيعية . وخلال الشهور الاثني عشر الماضية فان النظام الاقتصادي العالمي قد شهد الكثير من الآثار نتيجة لاعادة التغيير المفاجئ لشروط التجارة بين الدول المنتجة للبترول وبين بقية دول العالم ، وإلى حد ما قد يكون أقل بين الدول المنتجة للمواد الخام وبقية دول العالم .

ان الهياكل الاقتصادية والاجتماعية متوازنة تماما اذ أنها نمت خلال قرون وكذلك فان معاشهم الناس وخاصة في العالم المتقدم أصبحوا متحورين على زيادة سنوية منتظمة في دخولهم الحقيقية لدرجة أن حدوث أى تعديل في الدخل الفعلية بحوالي ٥٪ أو ٦٪ قد أثبت أنه خطير ويؤدي الى تصدع وتهديد للاقتصاد في هذه الدول ، بل وقد يؤثر أيضا على الثبات السياسي لبعض الدول ، فضلا عن ذلك فان آثار أى تصدع للتوازن أمر خطير للغاية لاقتصاد العالم كله ، ولكل شئ سواه أكانت هذه الشعوب غنية أو فقيرة ، ولكن ذلك كله حدث نتيجة للأحداث الأخيرة وضرورة بحث كيف يمكن أن يتحقق هذا الهدف بحيث لا يحدث ضرر للفقراء ولا الأغنياء ليس فقط في المدى القصير ولكن أيضا في المدى الطويل .

يجب أن نواجه الحقيقة المرة وهي أن هناك تغيير مفاجئ في شروط التجارة قد بدأ يحدث نوعا من التضخم لم يسبق له مثيل ، وان ركودا عالميا يمكن لآثاره أن تؤثر على الدول الضعيفة والدول الفقيرة ولقد أصبح هذا أمر يهددنا الآن .

وليس هناك شك في أنه سوف يكون هناك أولئك الذين يستخلصون من ذلك أنه مهما كانت المآل التي تصم النظام العالمي فانه قد يكون من الأكثر حكمة أن نترك ذلك بغير أن نلمسه بدلا من أن نحاول ادخال اصلاحات يمكن لآثارها المفاجئة على النظام أن تؤدي في المدى القصير وفي المدى المتوسط الى الاضرار بشكل أكبر من أى كسب يمكن أن يتحقق . ان هذا يمكن أن يكون انعكاسا لليأس ، وذلك لان المآل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود العالم كسيرة جدا ، وهي واضحة الآن تماما بحيث لا يمكن لأى من أن يمنع جهود التصديعها ، وسواء احببنا أو كرهنا فان النظام القديم لابد من تغييره ، وبدلا من أن نسعى لاقتناع أولئك الذين يعانون في ظل هذا النظام بأن يرفعوا ايديهم حتى يحدث ما هو أسوأ ، فمن الواضح أنه يتمين علينا بدلا من ذلك أن نبدأ في تخطيط إعادة تنعيم العلاقات بين الدول ، وفيما بين الاقتصاديات على نظام كبير وبسرعة كافية لتحقيق قبوله من جانب أولئك الذين يعانون كثيرا من مآل النظام الحالي .

ان إعادة التمديد هذه لابد من أن تكون معدة ومخططة بمهارة كافية لضمان كل شئ وضد أى صدمات قد تكون عنيفة بحيث تزيد من مخافة أولئك الذين يخسرون من النظام الحالي . ان عبء التخطيط والاعداد لمثل هذا العمل يقع على الذين يملكون لمصلحتهم الشخصية ولمصلحة

بقية العالم فعليهم أن يسمعوا لايجاد الوسائل لتصحيح ما هو خالٍ ، وان يتم هذا بسرعة وبأريقة تدقق ثقة أولئك الذين يمانون من النظام الحالي . انني أتصور أن هذا كان هو رسالة المسدورة الخاصة للجمعية العامة في العام الماضي ، واجتماع الانكتاد في المكسيك ، وسوف تكون هي الرسالة التي تأتي خلال الشهرين القادمين من مؤتمر الغذاء العالمي المزمع عقده في روما .

ان عدم العدالة في توزيع الثروة في العالم ليس كما يعتقد البعض بسداجة مجرد نتيجة مباشرة للاستعمار الماضي . ان الكثير من هذا الوضع جاء نتيجة للهوة التكنولوجية التي جعلت الاستعمار ممكنا في الماضي والتي لا تزال تعاض قوة قوية حتى الآن بعد انتهاء النظام الاستعماري . ان عدم العدالة في توزيع الثروة هو نتيجة سوء توزيع المواد الخام التي تحصل عليها دول العالم . كما أن جزءا منه قد يعكس عدم التوازن والمساواة بين مختلف الدول سواء من ناحية الحجم ، وهذا عادة أمر يتصل بالمواد الخام المتاحة وبحجم السكان الذي يحدد حجم السوق المحلي ، ومن هنا نأتي الى حد ما امكانيات الانتاج الكبير .

لقد بدأنا نتعلم في الوقت الحاضر أسباب التعقيد الكامل لسوء توزيع الثروة ، كما نرى مدى تأثير زيادات أسعار البترول والمواد الخام ، وكيف أنها تساعد اقتصاديات بعض الدول النامية فقط ، وتدمر بطريقة تشبه كارثة اقتصاديات بعض الدول الأخرى التي ليس لديها مثل هذه الموارد . ان الأمر الذي كان يبدو وحتى عام مضى يتمثل في وجود مجموعتين من الدول مجموعة غنية وأخرى فقيرة ، أصبح الآن ينظر اليه على أنه أمر أكثر تعقيدا ذلك لأنه يتضمن أولا الدول المتقدمة التي تعاني من آثار زيادة أسعار البترول والمواد الخام ، وثانيا الدول المنتجة للبترول التي زادت موارد ها بين يوم وليلة بحجم يمثل بالنسبة للبعض على الأقل مشكلة بالنسبة للاستثمار ، ثالثا مجموعة من الدول المنتجة للمواد الخام بعضها يكسب من ازدياد الأسعار لبعض المواد الخام ، والبعض يحصل على فوائد أقل والبعض يخسر لأن أسعار مواد الخام لم ترتفع على الاطلاق ورابعا مجموعة من الدول ليس لديها مواد خام وهذه أسوأ من الجميع وهذا بالتأكيد هو الدرس الأساسي الذي تعلمناه جميعا في الدورة الخاصة للجمعية العامة التي عقدت في هذا العام بناء على مبادرة بلادكم ياسيد الرئيس ، ولا شك أن هذا كله يسبب تعقيدا للمشكلة .

ان الاعلان الخاص بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤكد حقيقة التكافل وحقيقة أن رخاء المجتمع الدولي ككل يتوقف على رخاء الأجزاء الذي يتكون منها هذا المجتمع ، ان تعقيد المصالح يتألب الحمل للتوفيق فيما بينها بحيث ينعكس هذا في برنامج العمل المزمع وضعه . ومن رأى وقد بلادى أن حل مشكلة اختلال الثروة في العالم لا بد من أن يتضمن ثلاث عناصر أساسية :

أولا لا بد من أن يكون هناك تأكيد باستمرار التحسن على المستوى الطويل في الاسعار النسبية للمواد الخام التي تستورد من الدول النامية لمواجهة أسعار السلع المصنعة .
ثانيا لا بد من أن يكون هناك تأكيد لتلك الدول التي بسبب عدم توافر موارد الخام ربما تخسر بدلا من أن تكسب من استمرار هذه الاسعار ، بأنه سيكون هناك نوع من المساعدة على نطاق واسع تمكنهم من أن يشاركوا في إعادة التوزيع المستمر للثروة العالمية بحيث يمكنهم أن يحققوا في فترة من الوقت تنمية اقتصادية جيدة . ان بلادى لم تلعب في الماضي دورا كاملا كما كان يجب لها أن تفعل ، في تقديم مساعدات للتنمية للدول الأكثر فقرا منها ، ومع ذلك

فاننا ضاعفنا بأربع مرات برنامج مساعدتنا في الثمانية عشر شهرا الماضية ، والتزمنا باستمرار التوسع في حجم هذه المساعدة بهدف أن نصل بها الى مضاعفتها ثلاث مرات خلال السنوات الأربع أو الخمس القادمة .

ثالثا - لا بد من أن يكون هناك مساعده من الدول المتقدمة للدول النامية ، سواء كان لديها مواد خام أم لا ، خاصة في النواحي التكنولوجية لرأب الصدع الاساسي في الدول النامية والذي قلت منذ بضع ثوان أنه يمثل قوة تركز تقسيم العالم الى من يملكون ومن لا يملكون حتى بعد انتهاء عصر الاستعمار .

ان الحوار العربي الأوروبي القادم الذي سوف تشارك فيه بلادى كعضو في السوق الاوربي المشتركة ، أمل ، ضمن أشياء أخرى ، أن يؤدي الى بداية لمثل هذا التعويل للتكنولوجيا لصالح مجموعة من الدول النامية ، ويمكن اذا نجح ذلك ، كما نأمل أن يقدم نموذجا لترتيبات مماثلة فيما بين مجموعات أخرى من الدول . ولكننا في انتشار تاوير برنامج اويل الأمد ، يضم ضمن أشياء أخرى هذه العناصر . لا بد من أن نضمن كفاية تمهيدية ألا تكون هناك عودة للدورة السيئة لتقلبات أسعار المواد الخام التي أدت في الماضي الى الكثير من البؤس في الدول الفقيرة التي تعتمد على المواد الخام في حياتها ، والتي تؤدي الى تصدع أسواق الدول الصناعية الذي يعتبر استقرارها أمرا هام للعالم ككل . وبكلمات أخرى فان الفوائد التي سوف تحصل عليها الكثير من الدول الفقيرة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام في السنتين الماضيتين لا بد أن تكون هناك ترتيبات تضمن لهذه الدول نموا مستمرا وثابتا في المستقبل لدخلها من هذه المصادر .

ان السوق المشتركة في مفاوضاتها مع الدول المنتجة اليها في جامايكا منذ شهرين اتخذت بعض الخطوات في هذا الاتجاه وهي تحتاج بالبيع الى أن تمزج وأن يوسع نطاقها بشكل أكبر ، حتى يمكن للمناسب التجارية التي حققتها الدول المنتجة للمواد الخام في السنتين الماضيتين أن تستمر . وبعد ذلك وكجزء من البرنامج المباشر الذي تتطلبه الاحتياجات الملحة للموقف العالي لا بد من أن يكون هناك صندوق مناسب للطوارئ لمساعدة تلك الدول النامية التي بسبب النقص في موادها الخام أصبح فقرها أكثر فقرا ، نتيجة لتحركات الأسعار الجديدة بل انها في بعض الامثلة أصبحت مهددة بالجوع كما تعدث اليها السيد رئيس وزراء بنجالاديش .

ان الجهود الرامية الى انشاء صندوق من هذا النوع كانت بايعة بشكل مثالي لهم ، كذلك فانها لم تصل حتى الآن الى استجابة غير متساوية من أولئك الذين تفرض عليهم موارد هائلة مسؤولية خاصة في هذا الصدد .

ان عددا من الدول بما في ذلك الدول الاعضاء في السوق الأوروبية المشتركة وعددا من الدول المنتجة للبترول حاولت بطريقة أو بأخرى أن تعطي مبادرة في هذا الشأن ولكن هذه المبادرات لا بد من أن تكون هناك متابعة لها على نطاق كبير لعلها التأكيدات بأن هذا العمل يتفق مع المصلحة العامة .

وأخيرا وينفس الحاجة فان خبراء دوليا فعالا ماليا للعلولة دون استمرار حدوث التدفدات المفاجئة الأخير في شروط التجارة وجمعها في الدول الصناعية لأن هذا سوف يجعل حدوث ركود عالمي .

لقد انقضى عام تقريبا منذ الزيادة التي أرأت على أسعار البترول ، وأثرت من عام منذ أن بدأت أسعار بعض المواد الخام ترتفع ، الا أنه لا يزال يبدو أن هناك شائرا في إعادة توجيه المسوارد الفائضة والتي لا تنفق على الاستهلاك أو الاستثمار من جانب أولئك الذين يعملون عليها ، ان هذه الأموال لا تلعب دورها في النظام على نطاق يكفي للحفاظ على النشاط الاقتصادي العالمي . فضلا عن ذلك وكما يحدث في بعض الدول الصناعية فانه لم يحدث تقدم مناسب لتحسين التوزيع الغير العادل لتأثير هذه الأحداث على الاقتصادات الوطنية ، كذلك لم يحدث من جانب النظام هذه الدول تقدم كاف في معالجة التأثير التضخمي للزيادات الكبيرة والمادة في الأسعار الأمر الذي يهدد الآن بالتصعيد بتضخم في الأسعار في كثير من هذه الدول .

ان ما قلته الآن فيما يتعلق بالمعاهدة الى ايجاد توازن جديد بين التوازن الزائف في المجال الاقتصادي يعود مبالا لتأثيره ايضا في المجال السياسي . ففي وقت كان هذا التوازن السياسي في العالم يبدو وكأنه وثيقة قاصرة على العلاقة بين الدولتين الأعظم ونحن نرى اليوم بوضوح أن الأمر لم يحدث كذلك ، بعلافا الموقف الجديد الذي خلقه عودة الصين الى لعب دورها الفعال كعضو فعال في القوى الدولية وبرز اليابان كاعدي الدول الصناعية الكبرى في العالم ، ويتوسع تسع دول في أوروبا الغربية في السوق المشتركة ، فان مجموعة دول عدم الانحياز قد

برزت ، وفضلا عن ذلك ، فإن العلاقة بين الدولتين الأعوام قد أصبحت تأخذ نموجا ثابتا ، كذلك
 فإن المواجهة بينهما حل مالمها الى حد ما شيء من التقارب ، وكما أشار الكثيرون في « هذه المناقشة
 فان « هذه الصراعات العملية تمثل تهديدا للسلام العالمي . وفي نفس الوقت فان ميزان الرعب
 السابق بين القدرات النووية للدولتين العظميتين قد حل ماله نوع من الانتشار في الأسلحة النووية
 ووسائل خلقها .

ان الاغمار التي تمثلها « هذه التاورات تتالب القيام بعمل فعال لمواجهةتها وهذا أمر أكد
 عليه الدكتور « نري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة .
 وكدولة لعبت دورا بناء منذ عشر سنوات في بدء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فان
 ايرلنده تشع بالقلق لحدوث انهيار قريب في الضمانات وهو الأمر الذي أثمر مؤخرا ، وهي على
 استعداد لأن تشارك في أي جهد لاعادة السيطرة الكاملة على انتشار الأسلحة النووية .

هذه المشاكل الجديدة لا يمكن أن تواجه بحلول بسيطة فهي تتألب مواجهة أكثر تعقيداً وتتضمن الكثير من الدول في ممارسة سياستها وضبط النفس .

ان الشيء الذي يثير الخوف ، في المجال السياسي انه كما هو الحال في المجال الاقتصادي فان تحقيق توازن عادل وجديد تقبله شعوب العالم وتقبله حكومات العالم بيدو أمراً بعيداً عن متناول مؤسساتنا الدولية الحالية التي نعمل بها اليوم .

ان النظام الدولي المألوف لكي يواجه هذه المشاكل يتألب أن يكون مرن كل هذا النظام أفضل بكثير في تدعيمه وفي عمله من ذلك الذي لدينا الآن .

ان الوضع الحالي يقدم مشاكل كبيرة بالنسبة للأمم العالم . . فبالنسبة للدول الأعنام ، فسوف يكون من المصوبة أن تقبل أي قيد على حرية عملها التي أعانتها لها قدرتها على التدمير ، وبالنسبة للدول الاستعمارية السابقة فانه ليس من السهولة أن تجد نفسها وقد تكيفت مع فقدان مزاياها القديمة ، وبالنسبة للدول الجديدة مثل تلك الدول التي استقلت منذ نصف قرن ، وبذلك الذين حققوا حريتهم وسيادتهم خلال العشر سنوات الماضية فان قبول هذه الدول لقيود على حرية عملها الفردية لمصلحة الاستقرار ، بل وعلى بقاء العالم لابد وأن يكون شيئاً مثيراً للارتباك عند ما يأتي ذلك خلال عشر سنوات أو عشرين سنة من تحقيقنا لاستقلالنا الذي سدينا من أجله أو يلا . ومصح ذلك فليست هناك دولة يمكن أن تهرب من القيود التي يفرضها الموقف الذي يواجهه العالم اليوم . ففي جنوب افريقيا ، والشرق الأوسط ، وقبرص ، وايرلندا الشمالية . ففي هذه الأجسام الأربعة من العالم ، هناك مواقف غاية في يرجع كل منها أساساً وبإلحاحه المتفجر الى قبول العالم بسرعة للمطالب المتزايدة . وهو أمر أشار اليه المستر كالا هام وزير خارجية المملكة المتحدة في خطاب له أمس ، وبالنسبة لقبرص فان الموقف هناك غير مستقر وقد أصبح أكثر غمراً نتيجة بروز ديكاتورية عسكرية في اليونان ، كانت تحصل على المساعدات من بعض أعضاء المجتمع الدولي . وعند ما نضع هذا النظام أعيراً للمغامرة في قبرص فان التوازن غير المستقر في هذه الجزيرة انهار مما أدى الى البؤس والموت بالنسبة للمجتمع القبرصي .

ان الاستجابة الغير عادية من جانب تركيا للأحداث والتي عجلت بهدوث الانقلاب في قبرص قد أدت الى بعض الصعوبات بالنسبة لقبرص كدولة ، ونحن نشق أن المفاوضات سوف تسمح بحسوبة

سريعة لموانئ قبرص من الائتفين الذين اخرجوا من ديارهم وكذلك لاستعادة قبرص عنها فسي
السيادة والاستقلال . ان سير الاحداث في قبرص لم يعمل المهمة التي عهد بها الى قوة الأمم
المتعددة أكثر سهولة ، ونحن نشارت الاعزان تلك الدول التي توفى جنودها تحت علم الأمم المتحدة ،
من أجل قضية السلام في قبرص ، ونود أيضا أن نشي على الجهود الكبيرة التي قام بها الدكتور
فالد هايم في محاولته لكي يعمل من الممكن قيام حوار سلام بين الائتفين .

ومن واقع الدراما المؤسفة التي وقعت في قبرص فان المشاركين فيها ، وبقية العالم أيضا لا يسعد
من أن يعرفوا أن محاولات حل المشاكل بالقوة لا يمكن أن تؤدي الا لمشاكل بالنسبة للمجتمع الذي
تتخذ اجراءات باسمه ، ان هذا يمكن أن يؤدي الى تعاليم للأجهزة الدولية المتابعة بمقتضى الميثاق
لحسم مثل هذه المشاكل ، ويمكن أيضا أن يقوض داعم المبدأ الدائم في هذا الميثاق ونقصد بسببه
المساواة في السيادة بين الدول .

وفي الشرق الأوسط فان عدم استحداث الدول العربية للاعتراف بحق اسرائيل في البقاء ، والتردد
من جانب اسرائيل بدورها في الاعتراف ، بضرورة حل مشكلة الفلسطينيين فان هذا أسهم كثيرا فسي
عدم الاستقرار والى صراعات متكررة .

وفي جنوب افريقيا فان نفس اثار المواجهة قائم ، ان بروز حكومة ديمقراطية في البرتغال كمسألة
أشرت سوف يساعد على حسم هذه المشكلة بسلام بالنسبة للعديد من المقاتل التي كانت واقعة تحت
تحت الحكم البرتغالي ، ولكن هذه التاورات تؤكد ضرورة التسرع نحو ايجاد حل لبقية المنازعات
في جنوب افريقيا والتي التي تعاني من نظام الحكم البيضاء ، ومن تصميمها القصر الدار على تركيز
العالم دفاعا عن مفهوم مشوه للحضارة . وفي خلال اليومين الماضيين وردت الينا أنباء من جنوب
افريقيا بأن حكومة هذا البلد قد تكون على وشك أن تعلن تغييرا اما في سياستها فيما يتعلق
بناميبيا ، ان وفد بلادى يأمل أن تكون هذه الانباء ذات أساس سليم ، ليس فقط من أجل شعب
ناميبيا ، الذي يعتبر رفاهه في المستقبل ، مسئوليته خاصة لهذه المضاومة ، ولكن على أمل أن مش
هذا التاور قد يكون حاداة أولى من جانب حكومة جنوب افريقيا بعيدا عن سياستها الماضية التي
قالتها على نفسها والتي أدت الى عزلها عن بقية العالم .

اننا في ايرلنده قد عانينا بدورنا من عز أولئك الذين لديهم السداة في أن يفعلوا ذلك

بأن يحالوا في الوقت المناسب مشئلة الدلم للأقلية القومية في ايرلندا الشمالية . ان الموقف في المتغير الذي نجم عن ذلك أصبح صراعاً صريحاً في عام ١٩٦٩ ، ان هذا الصراع زاد من المخاوف من جانب جميع الجوانب ، بل انه على الرغم من أن الكثير من المالم قد تم تصديقها فان الكثيرين وخاصة الجيش الجمهوري قد استاءوا أن يستغلوا الموقف وان يزعموا بأنهم مدافعون عن الأقلية المهددة . ان عظمهم وانتقامهم ضد الأعضاء الابرياء من الأقلية زاد من عدم النظم وعدم تواجد النظم من جانب قوات الأمن التي تاول مواجهة الموقف . وفي يوم الجيش الجميع فيه في خوف من العنف ولا يمكن للمناطق أن يسود أو لسياسات محتلة أن تنتشر لئى تضع حداً للأزمة التسي تهدد المجتمع في ايرلندا الشمالية .

ان هدف حكومتى هو العمل على ايجاد سياسة بناءة ، ورفض المصالح الشخصية ، والعمل نحو تهدئة المواقف وتحقيق السلام العادل في ايرلندا الشمالية . وبناء على ذلك فقد أوضحنا في الجمعية العامة الماضية أننا ضد الارهاب وأنا نقبل موقف ايرلندا الشمالية في داخل المملكة المتحدة وان هذا الوضع لا يمكن أن يتغير الا بموافقة أغلبية هذا الشعب ، ومن سوء الحظ فـ ان هذا التصريح الذي قد مناه في الأمم المتحدة لم يقنع أغلبية ايرلندا الشمالية بأن تقبل شروط الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ديسمبر الماضي في سننيدال في انجلترا بين الحكومتين - ايرلندية والبريطانية والأطراف المعنية في حكومة ايرلندا الشمالية في ذلك الوقت . ان هذا الاتفاق يوفر مشاركة الاثنتين من شعب ايرلندا الشمالية في ادارة وحكم المداق ، وهو ترتيب عمل بنجاح لفترة خمس سنوات ، ولوجود هيكل فيما بين الشمال والجنوب يعطى تعبير للروابط الوثيقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين جزئى ايرلندا . ومن سوء الحظ فان هذا العمل لهذه المشئلة على الرغم من الاستقبال الايب له في البداية وبرغم التأييد الذي قدمته له برلمانيا واعماليا المصارضة في بلادى الا أنه فشل نتيجة للجوء الى العنف من بين الأغلبية في ايرلندا الشمالية ، ولكننا لم نتخل عن جهودنا للتوصل الى حل على أول هذه المداق ولتطبيق قبول لذلك بين الاثنتين في ايرلندا الشمالية . ولم يثبط من جهودنا رفض الاتفاق الذي تم التوصل اليه من تسعة شهور في سننيدال . ونحن لا زلنا مقتنعون بأن المبادئ الأساسية في هذا الاتفاق أمر أساسي لأي حل دائم ، ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة سوف نواصل طريق التصالح من أجل السلام .

انني أعرف أن جمهورنا ليسم هذه المشكلة في جزيرة ايرلندا بالتعاون مع المصلحة المتعددة
 أمريعاني بتأييد المجتمع الدولي ،
 وأود أن أشتت حديثي بالإشارة الى مسألة الحقوق الانسانية بما في ذلك الضمانات ضد
 التعذيب ، وهي مشكلة تثير قلق الرأي العام العالمي بشكل متزايد . ان بلادى ترى أن حقوق
 الانسان فوق كل المسائل المتعلقة بالسيادة القومية ، ونحن نرفض رسميا وجهة النظر القائلة
 بأن لكل دولة الحق في انتهاك حقوق الانسان الأساسية في اراضيها وان تعذب أو تنتهك
 حقوق الانسان ، داخل أراضيها . اننا نقبل حكم اللجنة الأوروبية ، ومهمة حقوق الانسان فيمس
 يتعلق بهذه المسائل ، ونحن نقبل الالتزام بأن تبرر كل أعمالنا المالية أمام هذه المعايير . وبالقدر
 الذى يمكن لميثاق حقوق الانسان الخاص بالأمم المتحدة أن يكون أقل فاعلية من المجلس الأوروبي
 فاننا نرغب في دعم وضع يكون بأقل قابلية للانتهاك .

السيد / رومولو (الفيليبين) (الكلمة بالانجليزية) تقدم الفيليبين أرتهاانيا للسيد
 عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر المستقر لانتخابه رئيسا لدوره التاسعة والمشرين للجمعية
 العامة ، ان تاريخ السيد بوتفليقة تاريخ ثورى وهذا ما يحتاجه العالم الآن فهو ثورى ملتزم ، وفني
 الدورة الماضية كنا نعتد على نضج حكمة سعادة ليبولد بينيتس الذى يقودنا عبر سلسلة من
 الأزمات أعظم ما واجهناه في السنوات الماضية وبعد أن نجح في وضع الغاوى المرشده لمواجهة
 هذه الأزمات أصبى علينا الآن أن نعتد على حيوية ونشاط وايمان هذا الرئيس الجديد الشاب ،
 وذلك حتى يساعدنا على أن نتوصل عبر المصوبات القادمة الى تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل
 اليها من ناحية المبدأ ، ونحن نرى أن تولى السيد عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة أمر ملائم ، ومساعد
 في وقته .

ان العالم الآن في وساء مرحلة من التوسع الاقتصادي ، فإيمره وسوء تنحصر آثارها على المستقبل
 الى وقت بعيد ، فنحن نجد أن جميع الأمم في قبضة هذه الاتجاهات الاقتصادية الغامرة ، وانسه
 لمن صالح البرتغال أن اعترفت وقبلت هذه الحقيقة وقررت أن الطريق نحو تصفية الاستثمار أممر
 لا يمكن الرجوع فيه .

وقد استمعنا صباح اليوم الى خطاب المثير للسيد المصطفى مثلث مندوراس، واننى أأسف لسارح لى أفند لسيادته نيابة عن حكومة الفيليبين تم افنا الحميق مع بلادنا للثائرة المأساوية التمسكي ألت بشعبه ، وباعتبارى مثل بلد يحاني بصفة دورية من الأعاصير ، ولثيرا ما يحاني من التدمير نتيجة للفيضانات ، فتمن في الفيليبين نفهم مصانة وريالات شعب مندوراس ونعن نشاركهم ما هم فيه بحقوق .

ان تولي سمادة عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمعية العامة للأمم وباء في وقته ، قاله السليم الآن وسال مرحلة من التفسخ الاقتصادى الحاييم ويمكن أن تبقى آثاره الى فترة أوليه في المستقبل . ورغم أن جميع الأمم في قبضة هذه الاتجاهات الاقتصادية الخائرة الا أن البلاد النامية هى التي تشمر بآثارها اليوم أنثر من غيرها .

وفي الواقع فان كثيرا من هذه الدول على خافة انهيار اقتصادى ومن ثم فسيادته نقائد معترف ، بقدراته في البلاد النامية سوف يتمن من أن يقدم لنا عمق البصيرة في الصعوبات التي نواجهها ، ومن ناحية أخرى فتمن نريد أن نقف موقفا يسمح بالتفكير ما نريد أن نتجنبه ، ان الصراع القديم بين مصالح البلاد الغنية والبلاد الفقيرة والذي يبدو في النظام العالمي الحالي أنه لن يسود الى موقف يواجه مستقبل البشرية ، ان مستقبل القاعات التي تتمتع بالوفرة وتلك المحرومة ، لا يمكن فقا في الموازنة ولكن في التعاون المبني على المساواة والعدالة .

ولقد تحدث رئيس الفيليبين الى الدورة الثامنة عشرة لمجلس ادارة مجلس الأمم المتحدة لبرنامج التنمية الذي عقد في مانيلا في أوائل هذا العام ، فدعا بقوة الى التنفيذ الفوري للاعلان الخاص بإنشاء نظام اقتصادى عالمي جديد ، وكذلك وضع برنامج العمل المقترن به . وكان أول رئيس دولة يفهم ذلك في معقل دولي .

واننى أود أن أذكركم بالمداولات التي جرت في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة وهى الدورة التاريخية ان قال سيادته فيهما ان اتمام الدورة الخاصة السادسة يجب الا يركز على الماضى ، ولكنه يجب أن يركز على الحاضر ، وعلى المستقبل ، وقد ذكر سيادته بالمثال التاريخي ليس فقط لى يزيد من تأثيرها ، ولكن لى نعمل على تصحيحها ولكى نسوا عليها . ان التمسكي الذي تواجهه البلاد الغنية المصنعة ، ليس هو الالتزام المشترك لى نضع مما علاقة رشيطة

قائمة على المساواة ، بل ان الآفاق القائمة التي تواجه البلاد النامية تركز على أهمية تنعيم العلاقات الدولية بأسرع ما يمكن ، وهنا لا يمكن أن نتجاهل امكانية قيام الثورات السياسية والاجتماعية عشيية الضخمة والتضخمية التي لا يمكن مقاومتها والمقترنة ، بالصعوز الذي يزداد سوءاً . وان هذا الارتفاع في أسعار السلع الأولية الذي وصل الى قمته الآن سوف يهيئ بعد ذلك ، واستايع أن أقدم على القول ان الربح فقدا من هذه المقاسب نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية هو الذي كان يذهب اليه المصالح النامية ، الا أن هذه المقاسب قضى عليها تماما الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية والغذائية والأسمدة ، وعلاوة على ذلك فان البلاد النامية عانت من عجز حاد في تجارتها مع المصالح

١٩٧٣ .

وهناك بعض النواحي في الثورة الاقتصادية العالمية اعمق من ازمة الغذاء ما كان ينبغي ان يلاحظ عليه على انه من سوء الحظ ، وانه امر مؤقت اصبح يعتبر الآن على انه حالة مزمنة وانها سوف تزداد سوءا ما لم تتخذ الاجراءات الدولية المتضافرة سريعا لعلاجها ، الا انه طالما ان الموارد الغذائية الكثيرة ما زالت غير مستثمرة ، نتيجة لنواحي قصور غير مفهومة في التكنولوجيا ورأس المال ، فـ ان البلاد النامية سوف تظل ضحية للجوع وسوء التغذية . ومن واقع الاسس الانسانية فان هذه البلاد تستحق المساعدة من البلاد الصناعية الاكثر حظا ، وذلك لان الخسارة في الارواح البشرية نتيجة للجوع في السنة القادمة قد يزيد على اكثر حساباتنا تشاؤما وسوف تكون لها اثارها على استقرار العالم وسلامه وامنه وهذا امر يديهي للكُل . وحل هذه المشكلة لن يكون سهلا وذلك لازدياد السكان ، والمنافسة على مصادر الاغذية ، وامكان ارتباط المساعدة الغذائية بالاهداف السياسية بدلا من اعتمادها على الاعتبارات الانسانية فكل هذه العوامل المعقدة يجب الا نتخذ عنها عن مواجهة الاخطار الحقيقية التي تضعها امامنا المجاعة والجوع .

ومن هنا فان الفلبينيين تحبذ انشاء احتياطي غذائي عالمي حتى نكفل المساعدة للبلاد التي تعاني من العجز في المواد الغذائية بغض النظر عن كمية الفائض عند الدول التي تقدم الممنونة الغذائية ، وعلى هذا الاساس الانساني فانه يجب ان يطبق مبدأ اعطاء افضلية للأقاليم المحتاجة ، وعلى المدى الطويل فان توسيع مدى الانتاج الغذائي العالمي يحتاج الى دراسة واعتماد على المستوى السياسي ، ولكي نفعل ذلك يجب ان نقدم مساعدة أكثر الى القطاعات الزراعية في البلاد النامية ، ذلك لأن التناقض في المواد الغذائية حتى في البلاد الصناعية يجعل هذه الخطوة امرا عاجلا .

والفلبينيين تعلق اهمية كبرى على المؤتمر الغذائي العالمي المقبل ، يحدوها الامل فـ ان يتمكن هذا المؤتمر من وضع خطة عمل محددة دون ابطاء .

وكجزء لا يتجزأ من مشكلة الغذاء هناك الولايات التي يعاني منها حوالي ٤٠٠ مليون طفل في البلاد النامية ، وفي الدورة السابعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق المجلس على اعلان برنامج اغاثة للأطفال نتيجة للارزمة الاقتصادية الحالية وتلى ذلك بندا عاجل لزيادة المساعدات الى وكالة غوث الطفولة التابع للأمم المتحدة ، انها لوصمة لضمير البشرية ، وضمير العالم

ان تصبح وكالة غوث الطفولة التابع للأمم المتحدة بعد ثلاثة عقود ، وبعد عمل عاشر في وضوح لم تتلق فيه الدعم المالي الذي يستحقه دائما ، ونحن نأمل ان المؤتمر الخاص بتقديم المساعدة لوكالة غوث الطفولة المزمع عقده في نوفمبر القادم سوف يوضح ضرورة الاستجابة من جانب انحاء العالم للتغفيف من معاناة الاطفال .

ويجب ان يكون واضحا ان المشكلات التي اشترتها اليها وهي مشكلات عالمية في طابعها لا تحل الا عن طريق الاجراءات المشتركة من جانب المجتمع الدولي . وان اعلان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعقد مؤتمر السكان العالمي ، ومؤتمر الغذاء العالمي والدوره الخاصة المزمع عقد في الجمعية العامة لهذه كلها امور تشكل جهودا تاريخيه لكي تركز على التكافل بين الدول واعتمادها على بعضها البعض في تجنب الاخطار التي تهدد الاقتصاد العالمي وهذه كلها خطوات هامة لانها سوف تكون اختبارا لنا لمعرفة ما اذا كنا قد تطورنا في الأمم المتحدة ، وطورنا الارادة السياسية المطلوبه للتغلب على المصالح القومية الضيقة لصالح المجتمع العالمي بأسره .

وفي هذا المجال فان الفيليبين تأمل في امكانية التغلب على المشكلات المتبقية حتى نسمح باقرار الميثاق في هذه الدوره للجمعية العامة . ونحن نشعر بان الموافقة على هذا الميثاق سوف تكون خطوة لاغنى عنها نحو انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد .

لقد تحدثت عن الاهتمام العميق للرئيس ماركوس رئيس الفيليبين في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق التنمية وتركيز جميع الموارد لتحقيق هذا الهدف . والفيليبين في مجتمعها الجديد قد تأثرت بالثورات الاقتصادية العالمية . وعن طريق الجهود المضنية تمكنا من تحقيق التقدم الكبير الذي وصلنا اليه وذلك عن طريق اعادة الهيكلة الاقتصادي في السنة الاولى من اقامة مجتمعنا الجديد . ونحن نهدف الى تحسين المناخ الاقتصادي العالمي لان ذلك يمكن ان يكون له أهمية حاسمة لسعيينا لتحقيق الجدول الذي وضعناه للتنمية القومية . ولقد تأثرت الفيليبين مثل معظم الدول من الارتفاع الحاد في اسعار الواردات مما زاد من العبء في ميزان مدفوعاتنا . والتضخم بالرغم من انه معتدل الى حد ما في جنوب شرق اسيا الا انه حال دون مزيد من التقدم في مستويات المعيشه ودون ان يسبب هبوطا حقيقيا في مستوى المعيشة .

وبالرغم من الصعوبات المتوقعة فان اجمالي الناتج القومي في الفلبين زاد من خمسة الى ثمانية في المائة في الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٧٤، وهو رقم باستثناء عام ١٩٧٣ يزداد عن السنوات السابقة ، وفي العام الماضي كانت الفلبينيين في الثلث الاعلى من قائمة البلاد النامية التي تجاوزت الهدف الذي وضع للتنمية في ميادين الانتاج ، ونتيجة للاجراءات التي اتخذت للحد من العجز في انتاج الارز بسبب الاعاصير فان الفلبينيين زادت من انتاجها من الحبوب بنسبة ١٢ ٪ ، وبالرغم من ان هذا الانتاج لا يحقق الاكتفاء الذاتي ، ألا انه يكفي لتجنب عجز عام في حالة الكوارث الطبيعية . والفلبينيين كانت احدى أربع دول اسويوه تقوم بهذا العمل ، وفي ميدان آخر فالفلبينيين من بين القلة التي كان لها حظ تجاوز الـ ٢ طليون دولار مكسب في الاحتياطي العالمي . ولكن الفلبينيين لا يمكنهم ان يتنخدع لانها لا تتأكد من ان ظروفها المواتية الآن سوف تستمر اذا ما استمر الموقف الاقتصادي العالمي في التدور . ولا تستطيع الفلبينيين ان تعزل نفسها من ويلات البلاد الفقيرة الاخرى والتي تقترب الآن من نقطة عيوب لا رجعة عنها ، والوصول الى حالة من الفوضى نتيجة للفقر المدق ، وسواء رغبتا اولم نرغب فان اثرهما سيسود ضمير العالم .

وفي هذا المجال نحن ننظر الى سباق التسلح والمبالغ الردييه التي تنفق عليه ، باعتبارها وصمة في ضمير قيمنا الانسانيه فهي تدل على وفاة المشاعر النبيله للانسان ، لانه وضع تطوير اسلحة الدمار في مرتبة اعلى من اهتمامه بتلبية احتياجاته الاساسيه . ان سباق التسلح لم يقتصر على الدول الكبرى فقط ، لان تزويد الدول الصغيره بالأسلحة قد ازداد بمعدل لم يسبق له مثيل ، وبذلك زادت اخطار الحروب التقليديه التي تنطوي دائماً على امكانية تورط الدول العظمى فيها .

وهنا تولى الرئاسة السيد باكو فيسكو (رومانيا) نائب الرئيس

وهناك ايضا تطور مزعج ويتمثل في الانتشار الخطير للأسلحة النووية ، فالقدرة على انتاج هذه الاسلحة لم يعد الاحتكار الوحيد للبلاد الغنية المتقدمة صناعيا وهذا يعني ان امكانية قيام حرب نووية قد قلت الى درجة لا تهدد الامن والسلام العالميين للخطر ،، هذا في الوقت الذي نجد فيه ان هناك اما تعاني شعوبها من المجاعة ، ويجب على الدول ان تقلل من انتاجها من المواد النووية ، لان هذا يمثل كما قلت وصمة في ضمير العالم اليوم .

وفي ضوء التطورات التي ذكرتها آنفا يجب ان تبدأ الامم المتحدة بجد لكي تفكر في مبادرات جديدة وذلك للحد من سباق التسلح الذي تخطى كل تصور بحيث ، يوقف انتشار الاسلحة النووية ويفرض حظرا كاملا على التفجيرات النووية .

ان هذه هي النقاط الهامة التي اردت ذكرها بصفة خاصة لاننا نجد ان أزمة الشرق الأوسط ينطوى عليها خطر تجديد النزاع ، وفي نفس الوقت يجب ان تصل الى اتفاقية بشأن الحرب المساوية في قهرص .

وبالنسبة لقضية الشرق الأوسط فنحن وفد الفيليبين نؤكد من جديد رأينا في ان الحل العادل لهذه القضية يجب ان يكون مبني على قرارات الامم المتحدة المعنية ، والتي تدعو الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي تحتلها .

وشمة ناحية اخرى هامة في قضية الشرق الأوسط ، ويرتبط حلها بموضوع شعب فلسطين ، ولا أريد في هذا الوقت ان افتح من جديد المداولات التي استمرت لجيل كامل ومن هنا سوف اقصر حديثي بأن اقتبس من كلمتي الأولى في هذه الجمعية حول نفس الموضوع في عام ١٩٤٧ حين كانت تعقد الدورة في فلشنج ميدوز وليس في هذا المبنى ، لقد قلت آنذاك ، " اننا قيمنا الحجج القانونية ووجدنا انها ليست العوامل الحاسمة لاي قرار عادل وعلمي ، لانه مهما يكن الوزن الذي نعطيه الى حجج جانب او الجانب الاخر ، فمن الواضح للحكومة الفيليبين ان الحقوق التي اعطتها سلطة الانتداب والتي ايدت بعد ذلك من جانب اتفاقية عالمية ، فانها لا تطمئ الحقوق المشروعة لشعب يسمى لكي يحدد مستقبله السياسي ولكي يحافظ على وحدة وسلامة اراضي بلاده الأم "

يتضح من هذا اننا في عام ١٩٤٧ قلنا أن هذه القضية كانت بالدرجة الاولى قضية اخلاقية أدبية ، وان فرض سياسة التقسيم كان بغضضا للأمان القومي لشعب فلسطين ونظرا لان شكك

المشكلة قد عدل وتخير في السنوات التالية ، فان الفيليبين بناء على هذه الغلفية التي ذكرت سوف تتحدث في هذا الموضوع مرة اخرى في الوقت المناسب في هذه الجمعية ..
والآن أنتقل الى الحديث عن الجزء الذي تقع فيه بلادي .

ان روح اعلان بيان شانغهاي حية في آسيا ، وان الاستقرار الطامع في الاقليم قد شجع النشاط السياسي الذي يهدف الى تقوية العلاقات القائمة الآن . ورئيس وزراء اليابان السيد تاناكا زار جنوب شرق آسيا ، والرئيس ويتلام رئيس وزراء استراليا قام بزيارة ماثله في أوائل هذا العام ، وان سحينا لاعادة العلاقات الطبيعية بين جمهورية الصين الشعبية وبين جنوب شرق آسيا مستمر ففي اواسط عام ١٩٧٤ أنشأت ماليزيا علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية ، كذلك قامت بعثات ثقافية وتجارية بزيارات متبادلة بين بكين وبين عواصم عديده في جنوب شرق آسيا ، وفي هذا الوقت الذي أتحدث فيه فان السيدة اميلدا ماركوس زوجة رئيس الفيليبين ومبعوثه الخاص موجودة الآن في بكين في زيارة ودية لقيت فيها ترحيبا .

وغلف هذا النشاط يكمن الامل في ان الميزان الجديد في القوى سوف يكون انطلاقا من أجل تحقيق تغييرات بناءة على اساس المصالح المتكاملة ليس فقط بين القوى الكبرى التي لها مصالح في الاقليم ولكن بينها وبين الدول الاسيوية الصغيره . ولكن مشكلة الاستقرار والأمن في الاقليم تبقى المسئولية الرئيسية لامم الاقليم نفسها وبين بلاد اتحاد دول جنوب شرق آسيا وهي تتكون من ست دول اسويوه ، كذلك فان الخطوة الكبيرة الاولى لتشجيع التعاون الاقتصادي قد اتخذت هذا العام حينما جرت مفاوضات نشيطة وبدأت خطوات بشأن تنفيذ مشروعات التكامل الصناعي وانشاء منطقة تجارية حرة في الاقليم . وهناك شبكة متسعة من العلاقات بدأت تنمو بين دول اتحاد جنوب شرق اسيا وبين دول منظمات اخرى ومن بينها استراليا ونيوزيلاندا ومع مجتمع الاقتصادى الأوربي . وما زال امامنا الكثير لكي ننجزه وذلك لضمان أمن الاقليم ، الا انه طالما ان اتفاقيات باريس تبقى دون تنفيذ ، ويبدو انها غير قابلة للتنفيذ ، فان الموقف في الهند الصينية سوف يستمر في تهديد الامن العام في جنوب شرق اسيا .

وفي جمهورية كمبوديا هنالك موقف لم يسبق له مثيل ولقد برز هذا الموقف وهو يشير اسئلة سياسية وقانونية وادبية بالغة التعقيد . وفي العام الماضي فان الفيليبين عارضت الاعتراف من

الباب الخلفي بحكومة سيهانوك مما يعطيها الحق في تمثيل كمبوديا في الامم المتحدة ، وسوف نواصل معارضة هذا الاتجاه معتقدين ان شعب كمبوديا يجب ان يكون حرا لكي يقرر بنفسه مستقبله السياسي ولكي يضع النظم الاقتصادية والاجتماعية الملائمة له باختياره وبدون تدخل اى قوى اجنبية . وبالنسبة لكوريا فان التوحيد السلمي للدولة المقسمة يبقى هدفا ، ونحن على استعداد لكي نقدم تأييدنا للوسائل المقبولة من الطرفين للوصول الى هذا الهدف بشرط أن يكون ذلك مقبولا لجمهورية كوريا ولجمهورية كوريا الشعبية ، وسوف نؤيد قبولهما في الامم المتحدة ، يحدونا الأمل في ان ذلك سوف يكون طريقا اضافيا للوصول الى اتفاق بشأن توحيدهما .

اسمحولي الآن أن اتناول بنودا اخرى في جدول الأعمال تهمنها بصفة خاصة ، ان وفد بلادى يشعر أن مؤتمر الأمم المتحدة وجمهورية كمبوديا بشأن قانون البحار ، هدفها وضع قانون عالمي مبني على العدالة ، والعدالة الاجتماعية والمساواة من أجل تحقيق السلام والأمن في المحيطات ، ويسمى بالاستخدام الكامل للموارد الكبيرة للبحار وذلك لصالح البشرية جمعاء ، ومثل هذا القانون لا يمكن تعطيله أكثر من ذلك . وعلاوة على هذا فاننا لا نستطيع ان نتجاهل اذا لم نصل الى اتفاق امكانية ان مساحة تشكل ثلثي كوكبنا سوف تكون مركز منازعات اخرى واخطار على سلام العالم ، ومن وجهة نظر الدول التي تطل على الأرخبيل مثل الفيليبين فان هذا المؤتمر يتيح لنا وللبلدان المشابهة ، فرص الاعتراف بالمشكلات الفريدة التي تنشأ نتيجة لتركيبتنا الجغرافية ، وعلى الرغم من اننا لا نستطيع أن نقول أننا نرضى رضاء كاملا بنتائج الدورة التي عقدت في كاراتاس ، الا اننا نشعر مع ذلك انها قد ولدت قوة دفع يجب أن نحافظ عليها ، لذلك فمن رأينا انه لا يجب أن نضيع وقتا حتى نسمح لهذا المؤتمر لكي يستكمل أعماله ، لهذا السبب فان الفيليبين تؤيد هذه التوصية بان تعقد دورة اخرى للمؤتمر في جنيف من مارس الى مايو عام ١٩٧٥ .

ان احترامنا التقليدي لحقوق الانسان والحرية الأساسية مازالت كما هي تتناقض ، ذلك لان تجاربنا الأخيرة قد اعطتنا نظره اعمق لطبيعة وحقوق الانسان . ونحن ندرك اليوم حقيقة الملاحظة التي تقول ان تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاسراع في التنمية القومية هي ضرورة لاغنى عنها من اجل ممارسة الحقوق المدنية والسياسية . ومن هنا فانه دون تطبيقنا للقانون والنظام ، ودون ان يكون هناك نظام اقتصادي سليم ، فان احترامنا لحقوق الانسان سوف يبقى مجرد شيء نظري ، وفي هذا المجال يسرني ان ابلغ هذه الجمعية ان حكومة الفيليبين اودعت لدى السكرتير العام في السابع من حزيران / يونيو عام ١٩٧٤ وثائق تصدبها على الاتفاقية العالمية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وفي هذه الدورة للجمعية العامة فسوف نؤيد جميع الاجراءات التي تساعد على دعم قضية حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم ، وسوف نواصل تقديم اقوى التأييد للكفاح ضد السياسات العنصرية بكافة انواعها ، وضد كل الجهود للفرقة بين الشعوب على اساس اللون أو الجنس ، وان تسحو ذلك من حياتهم .

وكأمة تبجل المرأة فان الفيليبين تؤيد القضاء على التفرقة على أساس الجنس ، فالنساء في بلدي هم شركاء على قدم المساواة للرجال في التنمية القومية ، ونحن نتطلع الى اليوم حالما يكون هذا الاجراء عالميا . وان الاحتفال بعام المرأة في عام ١٩٧٥ والذي استعدت له الفيليبين يذكرنا بالحاجة الى ادخال النساء اللائي يشكلن نصف سكان العالم في اجمالي الموارد البشرية اللازمة للتنمية القومية .

اسمحولي ان اؤكد مرة اخرى ان هذه الجمعية تواجه مشكلات عالمية تحتاج الى حلول عالمية . وهذه الحلول لا يمكن تحقيقها الا عن طريق التعاون الدولي المتزايد وبالتالي فان التعاون على هذا المدى وبهذا العمق يحتاج الى الاستخدام الكامل لجميع الموارد البشرية المتاحة للامم المتحدة ، وكلما ازدادت المشكلة حدة فان الحاجة الى حلول فعالة يصبح امرا عاجلا ، ويرجع هذا الطابع العاجل والشعور بالتكافل بين الامم الى اعتمادها على بعضها البعض ، ولقد تأكد هذا في دوره الخاص للجمعية العامة في ابريل الماضي . ومهمتنا ان نهي الابقاء على قوة الدفع التي تولدت في هذه الدورة الخاصة ، وان نواصل دعم روح التكافل بين الدول واعتمادها على بعضها البعض .

ولكن ثمة عامل اساسي بيدواننا نفتقده ، ففي نخمة من التشارم فقد تكهن سكرتيرنا العام
القدير بأن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سوف تكون في قبضة ازمة يأس فهناك افتقار
الى الاصرار وافتقار للارادة السياسية وهذا يعطل عمل الجمعية العامة من اتخاذ الطريق
المطلوب الذي يمكن ان يؤدي الى القرارات الحاسمة .

وارى ان هذا القصور قد ينبع من نواحي القصور في الميثاق نفسه والميثاق كما سأشرح يسهم
في الشعور بالفرقة بدلا من الانسجام ، لذلك فان وفد بلادى يرحب بقرار اللجنة العام للابتقاء
على بند مراجعة الميثاق في جدول اعمال هذا العام .

وعلى مدى الثلاثين سنة الماضية فان الاحداث والتطورات على المدى الطويل قد فرضت هذه الغلظة وهي ان الهيكل والعمليات التي تمت الموافقة عليها بعد الحرب العالمية الاخرى من جانب الحلفاء المنتصرين قد فقدت مبرراتها . وانني اتحدث باعتبار بلدي من البلاد الاولى التي وقعت على الميثاق في مؤتمر سان فرانسيسكو في شهر ١٩٤٥ وان المواجهة الايدولوجية دمرت امكانية الاتفاق بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، وان قوة الفيتو حولت الوحدة العالمية الى أداة لحماية المصالح القومية لها .

ولا حاجة بنا لكي نستعرض هذا الامر سواء اكان دولا صغيره أم كبيرة فان الصراعات العديدة سواء كانت كبيرة او صغيرة والتي لم تتمكن منظمنا بموجب الميثاق من ايجاد حل لها فان الحلول كثيرا ماكان يبحث عنها خارج الاطار الذي كان يجب ان يكون المكان الوحيد الذي تحل فيه المنازعات الدولية ،

ومن هنا علينا ان نضطلع بمراجعة جادة ومستمرة لهيكل منظمنا واجراءاتها ، وأخيراً — — — — —
الامبراطوريات الغربية الاستعمارية تصفى الآن ، وعدد الدول التي تحررت تضاعف ثلاث مرات ، كما تضاعف عدد اعضاء الامم المتحدة ثلاث مرات والدول الاستعمارية القديمة لا تستطيع ان تتحدث الا بأسمها الآن ، ومن ناحية اخرى فقد يكون مفهومنا انهم يجب ان يتنبهوا الى الحماية ضد ما يهدد لهم قوة عددية ، وقد ينكر القلة ان الامم المتحدة قد وضعت اجراءات للتغلب على القيود المفروضة عليها ، ومما لا شك فيه انها قد وسعت من نطاق نشاطها لتغطية اطار عريض لم يتكهن به الذين انشأوا هذه المنظمة ، الا ان الميثاق فشل في الوصول الى جوهر القضية وهو التفرقة المقلقة بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية ، وبصراحة اكثر بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة ولم تكن الفرقه في تاريخ الامم المتحدة واضحة اكثر مما هي عليه اليوم .

ان الامم المتحدة في حاجة ماسة الى ميثاق يحدد الوسائل التنظيمية للتنسيق بين الجانبين ، ولتضييق الهوة بينهما ، ولدفعهما الى التعاون ، بدلا من تعميق عدم الثقة بينهما ، وفي تصوري ان هنالك القليل الذي نفقده اذا ما وضعنا احكام الميثاق تحت مراجعة مستمرة ، لكي ندرس كيف يعمل ، وكيف عمل في الماضي ، وفوق كل شيء لكي نرتاد الامكانيات لكي نجعلها متمشية بطريقة اكثر مع الحقائق الحالية .

ومما يبحث الحزن ان نرى الامم المتحدة غير قادرة طوال هذه السنوات لكي تجد حذاً او تجد حلاً لمشكلة فلسطين ، ونظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، والاحتلال الغير مشروع لنا . بيبا ، ولكثير من المواقف الاخرى المماثلة ، التي تخيم بدلاً لاتنها القائمة على دورة تلو الدورة — من دورات الجمعية العامة فلقد اصبحت مثل الاشباح ، لا يمكن ان ننساها .

اننا نرى ان الامم المتحدة لاتلعب دوراً مباشراً في اعادة تشكيل نظام النقد الدولي ، ومما يبحث على الامم المتحدة ان ندرك ان الامم المتحدة بالرغم من جميع ما وعد به اعلانها واعلاناتها — المختلفة لاتستطيع ان تفعل المزيد لحماية الحقوق الانسانية للملايين من البشر . وليس هناك شك في ان هناك بعض الصعوبات القانونية والسياسية التي يجب ان نواجهها في اى مراجعة للميثاق ، ومثل هذه المراجعة قد تحتاج الى مفاوضات جديدة واى تغيير اساسي يحتاج الى التفكير ، ولكن هذا التغيير يحتاج اليه للبقاء ، حينما يكون التغيير ضرورى للبقاء يصبح امراً لاغنى عنه . اسمعوا لي ان اوضح ذلك بان اضرب لكم مثلاً من خبرتنا القومية في الفليبيين فمنذ سنتين مضيتا وحسبتي اليوم فان رئيس بلادنا وضعها تحت النظام العسكري وكان من سلطاته الدستورية أن يفعل ذلك ، والمحكمة العليا قررت في الاسبوع الماضي ، وكان اجراء فوراً ، الدعوة الى مراجعة تركيبتنا السياسية والاجتماعي منذ اعلان استقلالنا في عام ١٩٤٦ ، وفي نفس الفترة التي مضت على اقامة الأمم المتحدة ، ان التغيير كان صده وكان مؤلماً للكثيرين .

ولكن هذا التغيير كان مجدياً ويعمل على مايرام . فقد جنينا قيام ثوره ، لانه كان يهدف الى نفس الاغراض ، وجنينا ايضاً الدمار المالي واستعادة السلام والنظام الاجتماعي ، وقد عمل على مايرام لانه حقق الهيكل الدستوري بما يتماشى مع الحقائق السياسية والاقتصادية في امه كانت تسعى الى تحقيق الميزان الحقيقي بينها لاكثر من ربع قرن .

واستطيع ان اقول اننا في الامم المتحدة كما نحاول ايضاً ان نعمق هذا التوازن الحقيقي في نفس الفترة من الزمن ، ونحن نريد ذلك الآن لانه لازم لبقائنا ، اننا يجب ان نتحلى بنفس الشجاعة بعد هذا الصبر الطويل وان نكون مثابرين والا نخشى من التغيير الجذري ، اذا كنا نشق في هدفنا الاسمي .

ولهذا السبب فان وفد بلادى سوف يؤيد وسوف يشترك في تبني اى مبادرة لتكوين مجموعة

دائمة لدراسة مراجعة الميثاق وتتقدم بتوصيات بشأنه .

منذ عامين مضيا وفي نفس هذا المكان ومن على هذا المنبر ابدت الملاحظة بان التغييرات الجذرية قد سادت العالم الآن . وكم كانت هذه التغييرات عميقة ونحن ندرك عمقها الآن . ان تخفيف التوتر بدأ في اسيا وبعد ذلك انتقل الى اوربا وقد كان ذلك مراجعة للعلاقات الدولية ، وبداية الانسجام والاتفاق في الميدان السياسى ، وعلى الرغم من بعض نكسات معقده الا ان هذا اصبح امرا ممكنا ، وان املنا يكمن في امكانيات تحقيق السلام والامن للبشرية جمعاء ونحن نتوقع انشاء البيئه التي نستطيع ان نواصل فيها بمزيد من الشجاعة والقوة تقدم وتنمية الامم وتطورها . واليوم نحن في البداية المؤلمة في السعى من اجل تحقيق التقدم لاننا ننظر الى هذه المشكلات عن قرب ويبدو اننا نخشى تفاقمها والخطر قد يؤدى الى شلل في الارادة مما يجعل المشكلات بلا حل واسوأ مما كانت من قبل .

اسمعوالي ان اقول انه في وسط هذه الصعوبات تعلمنا الدرس بأن اليوم اكثر من اى وقت مضى يجب ان نتغلب فيه عن الانانية وان نستبعد المصالح القومية الضيقة ، ان هذا الفكر لـم يبرز بوضوح كما هو اليوم ، ويجب ان نقبل المسؤولية الكاملة لرفاهيتنا دون توقف واعتماد الدول بعضها على بعض ، لم يعد مجرد رغبة ، فهو لازم ولا مفر منه فهو اساس استمرار مجتمع البشرية في القرن العشرين الحالي وشكرا ياسيدى الرئيس .

السيد الرئيس (الكلمة بالفرنسية)

قبل ان ادعو المتحدث التالي لكي يلقي خطابه ، اود ان اذكر السادة الاعضاء ان قائمة المتحدثين سوف تخلق في الساعة السادسة مساء اليوم .

السيد / فيشر (جمهورية المانيا الديمقراطية) (الكلمة بالالمانية - النص الانجليزى حرر بمعرفة العضو سيدى الرئيس ، اسمعوا لي ان اؤكد من فوق هذه المنصة تهنعتي لكم لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وان اعلن باسم جمهورية المانيا الديمقراطية ان هذا الانتخاب يعتبر تمجيذا للمكانة العاليه التي تشغلها جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية ، ونحن نأمل لكم كل نجاح في مسؤولياتكم .

ان الاحداث معقدة في مجال العلاقات الدولية بين الشعوب باجمعها ، الا ان الشيء

الاساسي، بانه كان من الممكن السير قدما بالانفراج الدولي وهذا امر لا يسير من نفسه ولكن هناك جهودا بذلت لتعاشي السباق على التسليح ، وتصفية اعمال قمى الشعوب ، وتنمية العلاقات القائمة على السلم والتعايش السلمي ولقد دخلت جمهورية المانيا الديمقراطية الامم المتحدة منذ عام ونحن كمضوفي الامم المتحدة ، وكمضوفي الجماعة الاشتراكية لانال جهدا من اجل القيام بتحقيق برامج للسلم للدول الاشتراكية ، بما يتلاءم مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وقد قمنا بذلك في علاقتنا الثنائية وعلى المستويات الاقليمية وفي مجال العلاقات المتعددة الاطراف .

ان السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الديمقراطية تهدف الى حماية الأمن والسلام الدوليين ، والتضامن مع الشعوب التي تناضل من اجل تحريرها الاجتماعي والسياسي ، وان تؤكده التعايش السلمي بين الدول ذات النظم المختلفة .

وتهدف هذه السياسة الى احوال الانفراج بين جميع الشعوب ، ونحن نحاول ايضا أن نتغلب على النزاعات عن طريق الحلول السياسية ، ومشاركة الشعوب في البحث عن حلول لمشكلاتها حتى لا تهدد الأمن والسلام ، ومن هنا فان الانفراج يجب أن يدعم حتى يشمل جميع اقاليم العالم . ولذلك فان جمهورية المانيا الديمقراطية تجد أن هذه المهمة مهمة ملحة بالنسبة للأمم المتحدة وهي مهمة ستساهم جمهوريةنا في القيام بها .

وفي آيار / مايو عام ١٩٧٥ يكون قد مضى ثلاثين عاما على انتصار الائتلاف المعادي لهتلر ، وفي مقدمته الاتحاد السوفييتي ، وقد أدى هذا الائتلاف الى تحرير الشعوب من سيادة الازهاب الالمانى الفاشي ، وفي تلك الأيام من عام ١٩٤٥ بدأت الفترة الاولى للسلام في اوربا ، ولقد أدى هذا الى قيام سياسة للمحافظة على السلام ، ولكن نساعد الاجيال القادمة على أن تعيش في سلام ، يتحتم علينا أن نساعد على دعم الانفراج ، وذلك عن طريق الاتفاقية الرباعية بشأن برلين الغربية ، والمعاهدات التي أبرمت من جانب الاتحاد السوفييتي وجمهورية برلندا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا .

ومن هنا فقد ايدنا باستمرار الدول عن استخدام القوة ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهذه كلها معايير واضحة يجب أن تسود سلوك جميع الدول خاصة في اوربا . وفي هذا الصدد فانه من الضروري أن نابق هذه المعاهدات وأن نقف في وجه أية قوة تحاول المعارضة فسي ابرام مثل هذه المعاهدات .

ومن طريق التوسيع في العلاقات الشئائية بين الدول فان ذلك يؤدي الى توسيع نطاق الانفراج ، وجمهورية المانيا الديمقراطية كما فعلت في الماضي فانها مستعدة أن تقوم اليوم بالدور الذي يتحتم عليها أن تقوم به .

ومن واقع خبرتنا في الحرب العالمية الثانية فان الشعوب خرجت بدرس يقول ، ان الاسلوب الوحيد لقيام المساواة بين الشعوب المعنية للسلام وتحقيق امانها هو المحافظة على سلام دائم ، والاتفاقات التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية كانت تؤكد ذلك ، واننى باسم جمهورية المانيا الديمقراطية أقول أن المعاهدات التي أبرمت منذ عام ١٩٧٠ وما بعد الحرب تؤكد التعاون بين الدول والشعوب ، وهناك شرط حاسم يسبق التقدم قد تم تحقيقه في اوربا وبين شعوب العالم ، وهذا الشرط هو السير قدما في عمليات التنمية خلال فترة ما بعد الحرب وهذا التعاون خلال

فترة ما بعد الحرب أدى الى المساعدة على تأكيد عطيات الانفراج .

وفيما يتعلق بالمسألة الوائنة للتربة الالمانية فان التاريخ قد سوى هذه المشكلة منذ وقت اويل ، وجمهورية المانيا الديمقراطية قد حصلت على حرية اختيار نظام المجتمع الذي تعيش فيه ، وجمهورية المانيا الفيدرالية الرأسمالية تعيش في ال نظام الرأسمالى ، وبين الدول الاشتراكية والرأسمالية لا يمكن أن تقوم سوى علاقات سلمية ، وعلاقات تعايش أصبحت مبادئها معروفة للجميع .

ان الفرصة التاريخية بأن نحى في سلام قد أصبحت واقعا وذلك بفضل مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى ، والنتيجة السريعة التى يجب أن يصل اليها المؤتمر على ضرورة محاربة كل نظام فاشية حتى تتمكن جميع الدول الأوروبية من تقديم كل اسهام ممكن ، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، وان نحول بين وقوع الشعوب في كارثة الحرب .

وبالرغم من الحوائق المصدنة فان الانفراج يسير قدما في جميع انحاء العالم الأغـرى ، وجمهورية المانيا الديمقراطية تسهم وخاصة في الدور الذى تقوم به الدول غير المنحازة دعما للأمن الدولي وتابيقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويسعدنا أن نسجل أن علاقتنا التقليدية الودية مع هذه الدول تزداد تثبتا ، والانفراج يخلق ظروفًا مواتية خاصة في امريكا اللاتينية حتى تدعم نظامها السياسي ، ومن ثم نظامها الاقتصادى وهذا تؤكدته الاحداث ، وقبل جمهورية بنجالاديش في الأمم المتحدة وهو بلد نقيم معه علاقات صداقة ، وهذا يشير الى أن الوضع يتقدم في هذه القارة وان انسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية ، كما طالب جمهورية كوريا الديمقراطية سوف يكون في مصلحة الشعب الكورى ، ويسهم في تحقيق الأمن في آسيا واننا نعارض انتهاك اتفاقات باريس بشأن استتباب السلام في فيتنام ، وما تلاقيه حكومة سايجون من مساعدات أجنبية ، وهذه الاتفاقات يجب أن تعترم ولقد حصل شعب فيتنام الجنوبية على المساواة فى اتفاقات باريس ، وهذا يجب أن يحترم ابقا لهذه الاتفاقات ، ان حركات التحرير التى تتضمن معها الدول الاشتراكية ، والقوى الديمقراطية قد حققت نجاحا كبيرا للقضاء على بقايا آثار الاستعمار ، وهكذا فاننا نرى انضمام غرينادا الى منظمة الأمم المتحدة ، وهناك مثل آخر وجيه وهو انضمام فينيا بيسار الى الأمم المتحدة ، وتوجد روابط ودية وروابط تضامنية تجمع بين شعب فينيا بيسار وبيننا .

ان ما حدث في البرتغال قد أدى الى احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيسمح للجمعية العامة باتخاذ الاجراءات الضرورية للقضاء على كل صور القمع والعنصرية .

وأثناء مؤتمر الفصل العنصرى الذى عقد في برلين في العام الماضى ، فـان دول المحسكر
الاشتراكي والشعوب والمنظمات الجماهيرية هناك قد اعربت بـاريقة مقنعة عن دعم تضامنها مع شعوب
الجنوب الافريقي ، وعلى هذا يجب علينا أن نضع حدا للارهاب العنصرى بجميع صوره ، وجمهورية
المانيا الديمقراطية قد صادقت على الاتفاقية الدولية بشأن العقوبات المفروضة على الجرائم التى
ترتكب بأسم الفصل العنصرى .

ويسعدنا أن نلمس تقدما في تحسن الجو الدولى ، الا أن ما يقف امام انتشار زوال التوتـر ،
ليس بالأمر السهل ، لأن هناك مواهب توتر ما زالت قائمة في المجال الدولى ، فمثلا لا يجب
السير قدما في السباق على التسلح ، وهذا أمر يجب ان نقاومه الأمم المتحدة ، وجميع الدول الأخرى .
ان محاولات ازالة سيادة قبرص لا تعتبر برهانا على زيادة السباق على التسلح ، وعلى هذا
يتعين علينا هنا في الأمم المتحدة ان نتخذ اجراءات قوية للابقاء على عدم انحياز قبرص وجـلاء
جميع القوات الاجنبية من قبرص .

واذا كان اقتراح الاتحاد السوفيتى . بشأن عقد مؤتمر دولى تحت اشراف الأمم المتحدة ، تشترك
فيه جميع الاطراف المعنية ، واعضاء مجلس الأمن ، وتشترك فيه ايضا الدول غير المنحازة ، قد تمت
الموافقة عليه فانه سيكون افضل اسلوب للحمل من اجل تسوية ، مصالح الجاليتان التركية واليونانية ،
ومن أجل أمن جميع الشعوب .

ان الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة من اجل حماية الأمن الدولى ،
عليهم أن يعملوا لتحقيق اقتراح الاتحاد السوفيتى من اجل الحفاظ على استقلال ووحدانية اراضى
قبرص ، واحترام قرارات المؤتمر المقترح بشأن قبرص .

وعلى الرغم من احتجاجات الرأى العام العالمى ، فان الزمره العسكرية في شيلي ما زالت تسير
في اعمال التحذيب والقمع ، ويعد ذلك انتهاكا لحقوق الانسان . وهي تتجاهل نداءات الأمين
العام للأمم المتحدة . وهذه الأعمال تخلق مصدرا خطيرا في امريكا اللاتينية ، وتعتبر تحديا
للرأى العام العالمى . ويجب على هذه الدورة ان تطالب باستتباب حقوق الانسان في شيلي .

وتسوية نزاع الشرق الأوسط قد دخل الآن في مرحلته السياسية ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ،
مختبة لذلك ، ولكن للأسف فان تسوية من اجل سلم دائم لم يمكن التوصل اليها حتى الآن ، ان وفد
جمهورية ألمانيا الديمقراطية يؤيد استئناف مؤتمر السلام فى جنيف حول الشرق الأوسط حتى يمكن

التوصل الى تسوية دائمة ابقا للقرار ٢٤٢ ، ٢٣٨ للأمم المتحدة . ولقد أيدت جمهورية المانيا الديمقراطية الشعوب العربية دائما ضد عدوان اسرائيل ، وسوف تستمر في ذلك مستقبلا . وجمهورية المانيا الديمقراطية تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني العربي ، كما تؤيد حكومتى ماالسب حركة التحرير الفلسطينية والدول العربية التى تالب ادراج مسألة فلسطين لبحثها في الجمعية العامة .

ان العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة لها نل خاص فى الشؤون الدولية ، ولقد قام الاتحاد السوفييتى بحركة لتعسين العلاقات السوفييتية الامريكية ، وبذلك اسهم اسهاما حاسما في انهاء عصر الحرب الباردة والمجابهة .

ومن خلقوا نظرية الدول العظمى ، لاسباب معروفة تعرب عن الانانية والتعصب ، قد اعادوا للعلاقات السوفييتية الامريكية تفسيراً تصفياً ، هي في غنى عنه .

ان تاور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على اساس التعاون والتعايش السلمي تخدم مصالح جميع الشعوب ، ان مرحلة الحرب الباردة والاستراتيجية الامبريالية وسياسة الحروب لم تنته كلها حتى الآن ، واذا كان تحسن العلاقات الدولية يؤكد الثقل الخاص للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، فان الظروف التى تمكن الامم المتحدة من ان تعمل من أجل صالح الشعوب في مجال تصفية الاستعمار والقضاء على العنصرية ، هذه الظروف فقد تحسنت ، وفي نفس الوقت فان انشاة هؤلاء الذين يعارضون الانفراج تبرهن على أن الأمم المتحدة يجب ان تزيد من اسهامها في سيادة الوضع الطبيعي على الحالة الدولية . لقد تعودنا دائما ان نستعرض القرارات التى تم اتخاذها حتى تابق تطبيقاً فعلياً ، ان وفد بلادى يقترح مراقبة اكثر تعمقا في تنفيذ القرارات فذلك يستجيب للفاعلية المتزايدة التى يجب أن تتخذها الأمم المتحدة .

ان سياسة جمهورية المانيا الديمقراطية هي تحقيق الوفاق في اوربا حتى يشمل العالم أجمع . وان يكمله انفراج عسكري ، وان يابق حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ التعايش السلمي في العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

مما لا شك فيه أنه من الأهداف الاساسية للجمعية العامة اتخاذ تدابير جديدة في المجال الاقتصادي ، والدول الاشتراكية تتخذ اجراءات فعالة من أجل نزع السلاح الذى سوف يؤدي الى الانفراج السياسي ، فالمبالغ التى تنفق على النسلح تعتبر عبئا على الشعوب العاملة ، فهناك دول

واحتكارات تنتج السلاح ومن ثم فهي تستفيد من الأزمات الدائرة في هذا العالم . وهذا جعل موارد تقنية كثيره تحول من طريق الانتاج لصالح الشعوب ، ان علماء جمهورية المانيا الديمقراطية يرون أن ٥٠ ٪ من البقية المشتقة الممتازة تسهم في تقدم انتاج الأسلحة في العالم وهذا يهدد الانفراج في العالم .

ان هذا التاور تاور مغرب ، والسلام يتالب أن نؤيد الاقتراح السوفييتي الجديد والذي يقضى بعدم اتخاذ اية اجراءات تؤدي الى زيادة التاور العسكري وهذا يتفق مع الأمن الدولي ولقد حظى هذا الاقتراح بتأييد جمهورية المانيا الديمقراطية ، وسأ هو جدير بالأهمية سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل أننا يجب الا نتسامح في استغلال العلوم والتقنيات من أجل هدم البشرية أو هدم الممتلكات البشرية . ومن هنا فان الدول الاشتراكية تتخذ اجراءات في صالح الأمن الدولي ، واجراءات أخرى لحماية الانسان وبيئته ؛ ولقد كان من الضروري الدعوة الى مؤتمر عالمي لنزع السلاح والجمعية العامة في دورتها الحالية تستطيع أن تقيم على أساس النتائج التي تم التوصل اليها ، وفي ضوء هذه النتائج لا نستطيع أن نقبل الحجج التي لا أساس لها التي تقدمها بعض الدول والتي تقول أن الوقت لم يحن بعد لعقد مثل هذا المؤتمر .

ان الحد من الاسلحة ، ومن سباق التسلح أمر لازم اذا ما أردنا ان نقي العالم التهديد بحرب نووية جديدة ، وضعف الثقة المتبادلة بين الدول .

يجب أن نحلى جميع الدول امكانية المساعدة في حل مسألة أساسية الا وهي التنمية الدولية التي تمس المصالح الحيوية ، وجمهورية المانيا الديمقراطية تود أن تذكر بالضرورة العاجلة لتطبيق قرارات الدورة السادسة للجمعية العامة والحدار الكامل لاستخدام الأسلحة النووية .

ومن طبيعة الاشياء أن النفقات على الاسلحة العسكرية والأغراض العسكرية تحرق حل المشكلات الاقتصادية العاجلة ، كما أنها تضر بالمعونة الاقتصادية والتكنولوجية للدول النامية ، وكما سبق أن قلنا في الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة ، نكره الآن ونقول اننا يجب أن نقرر خفض نفقات التسلح وهو القرار الذي اتخذه الجمعية العامة ، ونحن نؤكد من جديد رأينا في أن هذا القرار يجب أن يابق سريعا ، ولا تجب المطالبة في تطبيق هذا القرار الصادر من الأمم المتحدة لأن عدم تباينه سيؤدي لنتائج مؤسفة .

يعتبر الميثاق اساسا ثابتا لاقامة علاقات سلمية ، وحسن جوار بين الدول ، كما يعتبر الميثاق أداة لنضال الشعوب ضد الاستعمار وازميرالية .

وقد حدثت تغييرات اجتماعية هامة في العالم خلال الثلاثين عاما الماضية ومع ذلك فان اهداف الميثاق لم يمكن تحقيقها بعد . ومن هنا فاننا نستطيع أن نخرج من ذلك بنتيجة واحدة ، وهي أن مبادئ الميثاق لها اثرها في العلاقات الدولية ، وخاصة المبدأ الاساسي لوجود اعضاء دائمين

في مجلس الأمن ، ويعني هذا أن هذا المجلس يمكن أن يكون أداة للتعاون البناء بين الدول المعنية بقضية السلام .

فهل من حقنا أن نتخلص من هذا الجهاز من أجل إقامة تعاون وثيق بين الدول . وبثل هذا التعاون يدعم الروابط الاقتصادية والعلمية بين الدول .

ومن هذه الزاوية فهناك أجهزة تعاون دولية أثبتت وجودها وعلى أجهزة لازمة حتى نستطيع تنمية هذا التعاون ، تنمية كاملة فانه يتعين علينا أن نعمل على اساس سياسى متين ، ومن هنا فان الانفراج الدولي يمكنه أن يوصلنا الى هذه النتيجة ، ونتائجها ابانت عنها الدورة السادسة العادية ، ومؤتمر كاراكاس وغيره من المؤتمرات ، وفي هذا الصدد فاننا نعتقد ان قوة الأمم المتحدة تكمن في الاسهام الذى تقدمه لتأبيق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة . وبيان الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة حول مشكلات التنمية والمواد الأولية تؤكد الروابط المتبادلة الموجودة بين الأمن الدولي وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول على أساس من المساواة .

اننا نؤيد بارتياح ما يؤكد به البيان من جديد احترام سيادة الدول وحقوقها في أن تتحكم بنفسها في مواردها الطبيعية دون تدخل خارجي ، ونحن نختبأ ايضا حينما نرى أن هذه الدورة قد أكدت الحق في هذه الموارد . وهناك أنشطة المؤسسات متعددة الجنسيات ، فهذه المؤسسات تكسب فوائد على حساب الشعب كما أنها ايضا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتخلق بذلك نزاعات دولية .

لقد اقامت جمهورية ألمانيا الديمقراطية علاقاتها مع الدول النامية على اساس المبادئ التي خرجت بها الدورة السادسة غير العادية ، فالقاعدة الاساسية لهذه السياسة الخارجية مع الدول النامية تتمثل في أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية توجه تجارتها الخارجية نحو هذه الدول ، وتستورد منها المواد الأولية اما الصادرات التي تصدرها ألمانيا الديمقراطية فانها تصدر مصانع كاملة وآلات وتجهيزات زراعية تساعد في عملية التصنيع وترفع من فاعلية الانتاج وذلك من أجل النمو السريع لمبادلاتها التجارية مع الدول النامية . ونحن نستغدم الخبراء ونرسل المتخصصين والمعلمين . ونريد أن نسهم في تأبيق برنامج العمل الذى وافقت عليه الدورة السادسة غير العادية للأمم المتحدة .

إذا ما أخذنا نظرة للعلاقات الدولية في مجملها الآن فأننا سنجد ان الاحداث التي تحققت في المجالات الاقتصادية راضعة تماما ، ذلك لأن تعميق الأزمة التنايمية الموجودة في الدول الرأسمالية تحتاج الى دراسات ولها آثار وخاصة على الدول النامية ، فالتكامل الاقتصادي المتبادل الموجود داخل مجلس المعونة الاقتصادية الذي يقوم بعمليات تنمية سريعة للعلاقات بين اعضاء هذا المجلس ، ان مثل هذا التاثير كانت له نتائج وتأثيره على رفع الانتاجية لدى الدول الاعضاء ورفع نسبة النمو واستقرار الاسعار.

ومن هنا فان العلاقات الاقتصادية للدول أعضاء هذا المجلس علاقات مستقرة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سوف تحتفل قريباً بمضي خمسة وعشرين عاماً على انشائها .
وان بقاء هذه الدولة على قيد الحياة ان مسار حديث ثير ، ومع ذلك فبفضل التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى ، وبفضل العمل الخلاق لشعبها ، فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد حققت الاشتراكية بنجاح وما زالت تسير في طريق الاشتراكية . ان الخمسة والعشرين عاماً التي مضت على انشاء بلادنا تمثل ربع قرن من الاسهام في النضال الذي يهدف الى دعم التضامن مع الشعوب التي تناضل من أجل التحرر السياسي والاجتماعي ، والتأييد والمساندة الفعالة من أجل التعايش السلمي .

ان الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الموحد الاشتراكي في ألمانيا السيد / اريك وينبير قد صرح أخيراً بأن سياستنا الخارجية كانت وستال سياسة تؤيد جميع هؤلاء الذين يناضلون من أجل دعم السلام ، وتؤيد جميع الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها ، وبهذه الروح فان وفد جمهورية ألمانيا الديمقراطية ينوي أن يساهم في نجاح اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد/سفين أندرسون (السويد) (النلمة بالانجليزية) :

أود أولاً أن أنضم الى من سبقوني بتبئنة السيد وزير الخارجية بوتفليقة بانتخابه رئيساً للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ان المسؤوليات البيرة الموكلة اليه تشهد بالدور الهام الذي تلعبه الجزائر في السياسة الدولية اليوم ، كما تشهد بكفاءاته الشخصية سياسي ، ان العلاقات العظيمة القائمة بين السويد والجزائر تدعوني للتعبير عن سروري بأن أراه يشغل هذا المنصب المرموق ، أود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لشكر السيد السفير ليوبولد وبينتس للعمل العظيم الذي قام به عندما كان رئيساً للجمعية العامة في دورتيها السابقتين .

منذ المناقشة العامة الأخيرة لهذه الجمعية في العام الماضي ، وقعت أحداث هامة وخطيرة أثرت بوضوح على العلاقات بين الدول وبين مجموعات الدول ، ان هذه الأحداث قد أبرزت امانيات منا ، والقيود المفروضة عليها ، وطالما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام الجمعية العامة فانني أود أن أؤكد تصميم حكومتى على تأييد ، كما أيدت سابقاً كل الجهود الرامية الى تدعيم

سلطة الأمم المتحدة ، وقدرتها على تعزيز أهداف الميثاق ، وفي نفس الوقت فإن السويد لازالت دائما تتبع سياسة عدم انحياز في وقت السلم ، وهي سياسة تهدف الى حيادها في وقت الحرب ، ويتمتع - الذين المبدأين لسياسة السويد الخارجية بتأييد عالم من جانب الرأي العام في السويد - وهما مبدأان متماثلان .

اننا ندرك تماما الارتباط القائم بين السلام والأمن في أوروبا وبين زوال التوتر ونزع السلاح ، وبين علاقات عادلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، واحترام حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها . وقد وجدنا أن أهداف سياستنا الخارجية لما شرحتها الآن تجعل هناك توقعات بأن السويد سوف تسهم بطريقة فعالة في هذه المجالات المختلفة . كما أنها قد تعطي السويد في بعض المجالات فرص خاصة للتصرف .

يجب أن تكون مناهتنا منبرا تستطيع فيه كل الشعوب أن تقدم سياستها وأن تدافع عن مصالحها . ان ذلك أيضا هو ما نحتاجه لمعالجة المشكلات العالمية التي نواجهها الآن والتي تهم البشرية جميعا .

وبهذه الروح أود أن أرحب بالأعضاء الجدد هنا وهم بنجلاديش ، وغرينادا وغينيا بيساو . ان الدورة الطارئة للجمعية العامة عن المواد الأولية والتنمية قد أصبحت علامة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة ، وقد أبرزت اعتماد الدول المتزايد بعضها على بعض ، وقد أوضحت أيضا أن التعاون على أسس متساوية بين الدول النامية والدول المتقدمة يعتبر ضرورة ، وشرط ضروري للتقدم والتنمية للمجتمع العالمي وينطبق هذا أيضا على مافحة التضخم العالمي .

ان الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد وتتسع ، وان موارد العالم غير موزعة توزيعا متساويا ، فهي نادرة ، بل وتزداد ندرة ذلك لتزايد سكان العالم الذين يريدون على الأقل اشباع الحاجات الأساسية من الغذاء والاسكان والعمالة . ويتعين خلق نظام اقتصادي جديد ، يكون على الدول الغنية فيه ألا تفرط في استخدام الموارد العالمية . ويجب علينا أن ندرك القيد المفروضة والتي تستطيع أن تتحملها البيئة البشرية عند استخدام الموارد بهذه الصورة .

ان مؤتمر السكان العالمي في بوخارست قد أظهر في خطة عمله ، العلاقة القائمة بين اتجاهات السكان من ناحية ، وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك توزيع الموارد المحدودة في

العالم ، فهناك اليوم الملايين من السكان يعانون من الجوع ، وإذا لم ننجح في حل مشكلات إنتاج الغذاء فان علينا أن نعترف بالطاقات المخيفة التي تظهر ان ملايين جديدة سوف تعاني من سوء التغذية ؛ ومن الموت ، ان مؤتمر الغذاء العالمي يجب أن يعقبه اجراءات طموسة والتزامات

يجب على الدورة القادمة لمؤتمر البحار أن تضع شروطا للاستفادة من المحيطات ، وضمان نظام سليم وتوزيع عادل لثرواتها .

ان على الأمم المتحدة أن تعالج المشكلات القائمة من النزاعات بين الشركات المتعددة الجنسية وبين الاحتياجات والمتطلبات المشروعة للدول المنفردة .

ان المؤتمرات العالمية التي عقدت في عامي ٧٤ و ٧٥ مع اعادة النظر في استراتيجية التنمية للأمم المتحدة تتيح فرصة نادرة لاعداد معالجة متاملة لمشكلات التنمية بصفة عامة ، اننا نعتبر هذا العمل جزءا لاغنى عنه من الجهود الرامية الى تحقيق السلام على المدى الطويل .

ولا يقل عن ذلك أهمية عمل الأمم المتحدة ، في تجنب الأزمات التي تمثل تهديدا مباشرا للسلام والأمن ولخلق الأساس لسلام دائم عن طريق نزع السلاح .

ان ميثاق الأمم المتحدة يضع المسؤولية الأساسية لتحقيق السلام والأمن على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ويفترض ذلك رغبة وقدرة تلك الدول على الوصول الى اتفاق . واثنين من هذه الدول وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد لعبتا دورا خاصا ، نظرا لقدرتهما الاقتصادية ولمواردهما الحربية ، وخصوصا في مجال الأسلحة النووية . ان كل المحاولات الرامية الى وضع حد لتسليحهما البهائل يجب أن تقابل بنال ارتياح من جانبنا . ان النتائج حتى الآن لم تن في الواقع مشجعة تماما فليست هناك أية قيود فعالة على وقف تنمية تلك الأسلحة المدمرة . ان وقف كل التجارب النووية ما زالت تقابله بعض المقاومة ، وعدم قدرة أو عدم رغبة الدول النووية في الالتزام بتعهداتها تحت اتفاقية عدم نشر الأسلحة النووية ، يمثل سببا من الأسباب التي جعلت هذه الاتفاقية لم تتمتع بالتأييد الكافي ، ويزداد التهديد نارا لازدياد الدول التي تحصل وتستعمل الأسلحة النووية ، فهناك ست قوى جديدة أجرت تجارب ذرية في العام الماضي .

ان تأييد وتدعيم السيطرة على المواد الانشطارية يجب أن يحظى باهتمام دولي كبير ، ان الاتفاقيات المتعددة الأطراف لازالت لها قيمة محدودة ، وكذلك المفاوضات على منع الأسلحة النيمائية تسير بخطى بطيئة جدا ، والجهود لمنع استخدام هذه الأسلحة لم يصل الى قرارات .

ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن ترفع أصواتها لتوضيح خطر هذه الأسلحة ويجب أن تظهر النتائج الملموسة الآن لمناخدة الحرب ووسائلها .

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أرادت أن تصلا بتفهم ثنائي الى حل فى مجالات حيوية أخرى . كذلك فان الجهود نحو زوال التوتر لهذه الدول أظهرت أن هناك اعتراف واحترام لمصالح كل منهما ، والتفهم لتجنب أى أزمة قد تؤدى الى حرب كبرى . ان الاتفاقيات بينهما لهذه الأغراض اتفاقيات أساسية لا قرار سلام عالمي دائم ، ومع ذلك فان هذه السياسة تنطوى على مشكلات أيضا للدول والشعوب التى يجب أن تؤخذ مصالحها المشروعة فى الاعتبار ، فسياسة زوال التوتر غير كاملة ، طالما أنها لا تعالج المشكلات السياسية الأساسية التى تخلق أزمات ونزاعات .

والدول الكبرى فى عدد من الحالات أرادت أن تدعم اتفاقياتها بقرارات من الأمم المتحدة ، وإذا ما أعطي للدول الأعضاء الأخرى الفرصة للتأثير على النتائج النهائية للمفاوضات ، فان مثل هذه الاتفاقيات والموافقة عليها من جانب المجتمع الدولي أمر فى صالح الجميع ، والثقة فى الأمم المتحدة سوف تقوى بذلك ، وكل الدول سوف تتحمل مسئولية فى ترجمة الاتفاقيات الى عمل ملموس ، وجعل هذه الاتفاقيات أساسا لحلول سلمية دائمة .

وهناك انشغال فى مناطق كثيرة من ان الدول التى تسيطر على موارد كبيرة ، يمكن أن تستخدمها فى التأثير على التطورات السياسية الداخلية فى الدول الأصغر منها .

ان ميثاق الأمم المتحدة وبذلك الاعلان عن العلاقات الودية التى ترمى الى حماية الدول من مثل هذا التدخل ، ويبرز هذا التصريح ان كل دولة عليها واجب احترام حق كل الشعوب فى تقرير مصيرها ، دون أى تدخل خارجي ، وبذلك بالنسبة لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويذكر هذا التصريح ان أى دولة سوف تقوم بتدبير أو تمويل أو الحث على أية أعمال تخريبية أو إرهابية أو مسلحة ترمى من وراءها قلب نظام الحكم فى دولة أخرى أو التدخل فى شئونها المدنية .

ومن الواضح أن هذه المبادئ تنطبق على الدول الكبرى كما تنطبق على الدول الصغرى ، فلا يمكن لدولة أن تتجنب التزاماتها وذلك بحجة المحافظة على أمنها القومي .

ان المصير المأساوى لقبرص يمثل مسألة تشغلنا وتشغل الأمم المتحدة وأعضائها ، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل أن هذه الأزمة قد قامت للسياسة غير المسؤولة التى اتبعتها النظام اليوناني القديم .

ان الخطورة تتمثل فى ان الديكتاتوريات التى لا تتمتع بتأييد ديمقراطي قد ظهرت مرة أخرى ، واننا نرحب بما أعلن من أن شعب اليونان سوف تتاح له الفرصة لتقرير مصيره بنفسه .

ان التدخل المستمر، لتركيا في قبرص يضمن أن يعتبر في حال علفية السنوات العشر الأخيرة التي فشلت فيها المحاولات لتدعيم العلاقة بين سكان المجموعتين اللتين تسكنان الجزيرة، وقد انقهر الموقف فبأية في الصيف الأخير، ولكن في ضوء الميثاق، فإن التدخل التركي يشغلنا انشغالا غيرا أيضا، وهناك حاجة ملحة اليوم لأن يظهر تأييدا بأن هدف هذا التدخل سوف يكون محدودا مع التأيد على استقلال قبرص وحماية المصالح المشروعة للأقلية التركية، وفي رأينا فـإن أي تسوية لمشكلة قبرص يجب أن تقدم ضمانات لاستقلال ذلك البلد وسلامة أراضيه، وقبرص المستقلة يجب أن تكون لها القدرة على استمرار سياستها في عدم الانحياز. والسويد تنار الى أن هذه السياسة بمجرد اختيارها اختيارا حرا من جانب دولة ما فإن هذا الاختيار يجب أن يحترم. والمصالح الاستراتيجية لا يجب أن تكون لها الأولوية على حق الدول الصغرى في تقرير مصيرها.

وبالنسبة للنزاع الخطير الآخر في شرق البحر الأبيض المتوسط، فإن تدخل الأمم المتحدة يرجع الى الدور الذي لعبته الجمعية العامة بخصوص مسألة فلسطين في السنوات التي أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية.

وقد انتهكت في مرات عديدة المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وال موقف المتأزم يسود هذه المنطقة منذ ذلك الوقت. والمفاوضات التي ترعى الى حل سلمي لم تنهز امانياتها حتى الآن. والريقة التي حاولت بها الدول الكبرى أن ترضى مصالحها وتتنافس في هذه المنطقة قد أسهمت لوقت أول في تدوير الموقف، وعند ما غيرت هذه الدول سياساتها نحو انفراج متبادل فانها ترست مشكلة الشرق الأوسط في الدريق المسدود الذي عرفته في الماضي.

ومن المتناقضات الخطيرة أن النزاع العسكري قد أصبح شرطا لتدخل الدول الكبرى في تهيئة الدول لمفاوضات يضمن أن تصل الى تسوية، وينتار العالم الآن بنفاز صبر حتى تبدأ الأراف في استئناف مفاوضاتها في جنيف.

ومن الواضح أن الجهود الرامية الى اقرار سلام دائم في المنطقة يجب أن تقوم على بعض المبادئ التي تتمتع بتأييد واسع بين أعضاء الأمم المتحدة.

ان الحصول على الأراضي بالقوة لا يضمن قبوله، وحق دولة اسرائيل في أن تكون يجب أن نعترف به بوضوح، وللدول المناقاة يجب أن تكون لها القدرة في امانية العيش في أمن وذلك المصالح

المشروعة للفلسطينيين يجب أن تتحقق .

ان مسؤولية الأمم المتحدة في أي حل يضمن الوصول اليه ، يجب أن يبرز بوضوح ، لقد ابعثت الأمم المتحدة عن مشكلات الهند الصينية ، ولبن مبادئ أساسية للأمم المتحدة كانت مهددة في أزمة فيتنام ومما لا شك فيه أن مقاومة السعي الضروري نحو تصفية الاستعمار والسبب في النزاع الوحشي الذي قام في هذه المنطقة .

ان اتفاقية باريس قد وضعت حدا لتدخل دولة كبرى في هذه المنطقة ولبن مازالت الحرب دائرة في فيتنام ، ومازالت عشرات الآلاف من الأرواح البشرية تقدم في هذه المنطقة ، وذلك لأن المشكلات السياسية الأساسية لم تحل وفقا لهذه الاتفاقية ، وقد ظهر بوضوح أن نظام الحكم في سايجون لا ينوي تنفيذ بنود اتفاقية باريس ، كما أن هناك حربا طاحنة أيضا تؤدي بنموبا نحو طريق الفوضى والشقاء ، ان الولايات المتحدة مازالت تحمل مسؤولية كبيرة في إيجاد حل لمشكلات الهند الصينية ، ويجب أيضا أن نذكر ان اتفاقية باريس قد نذرت اجراءات دولية يضمن الدء اليها عند انتهاك هذه الاتفاقية . الا ان تلك الاجراءات لم تستخدم قط .

ان المناقشات المستمرة وضغط الرأي العام في إطار الأمم المتحدة قد أدى الى عزل النظام البرتغالي السابق وتآكل الأسس التي كانت تقوم عليه سياسته الاستعمارية البالية ، وفي البرتغال نفسها فان القوى الشعبية القوية قامت بفاج شعاع ضد الديتاتورية وسياستها ، وحركات التحرير في افريقيا قد ساءت كذلك في خلق موقف جديد ومن هنا فقد قام الضباط والجنود البرتغاليون الذين حاربوا لسنين طويلة ، حربا لا معنى لها دون أي أمل ، وقرروا في يوم أن يضموا بلادهم على طريق الديمقراطية وسقوق الانسان ، وبذلك فقد أعلت الطريق نحو المفاوضات ونحو تصفية النظام الاستعماري تصفية سلمية ، ان الحكومة البرتغالية الجديدة قد أظهرت موقفا بناء يستحق تقدير المجتمع الدولي كله .

ان الدول الأفريقية وحركات التحرير لها مهمة كبيرة يجب أن تقوم بها في الحل النهائي لمشكلات تصفية الاستعمار .

ان غينيا بيساو قد استقلت بالفعل وقد اتخذت موزمبيق خطوات حاسمة في نفس الاتجاه ، وفي أنجولا من الضروري خلق احوال مناسبة وفعالة للفترة الانتقالية من الحكم الاستعماري نحو

الاستقلال الحقيقي، وقد أيدت السويد دائما في إطار القانون الدولي، وسوف تستمر في تأييد القوى التي تناجح من أجل تصفية الاستعمار.

يجب على منظماتنا أيضا أن تأخذ في اعتبارها معالجة مشكلات روديسيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، ويجب أن توليها، الجهود التي تحاول أن تؤيد الحكم الأبيض، بقيادة كبيرة من جانبنا.

ويجب ذلك أن تكون العقوبات أكثر فعالية ضد النظام الغير مشروع في جنوب روديسيا. ان نظام سميت له أن يغشى كل التاورات في المستقبل ولا يمن أبدا للأقلية البيضاء أن تسود هناك.

ويجب على الأمم المتحدة أن تزيد من جهودها في أن تجعل جنوب إفريقيا تترك سياسة الفصل العنصري، وتبترم قرارات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا، ان الأغلبية غير البيضاء في جنوب إفريقيا تستحق أن تأييد ممن في نجاحها من أجل التحرر.

والسويد مستعدة نحو المساهمة بفاعلية في الجهود التي تقوم بها ناميبيا.

ومنذ انشاء الأمم المتحدة فان بعض المشكلات مثل مشكلات الفصل العنصرى كانت تعد خارج اختصاص هذه المنظمة . ولقد أظهرت التطورات منذ ذلك الحين ضرورة استبعاد الترجمة المحدودة جدا لعبارة "أمور تعد أساسا في نطاق التشريع المحلي لأية دولة" . وكذلك أظهرت الأمم المتحدة اهتماما بحقوق الانسان ، وبالحقوق المدنية التقليديّة ، وكذلك بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لها أهمية حاسمة في تأكيد الكرامة الانسانية ، وتوفير حياة أفضل لسكان هذا الكوكب . ولا توجد حتى الآن وسائل تجعل الدول الأعضاء تحترم هذه الحقوق ، حتى ولو كانت هذه الحقوق ظاهرة في اتفاقيات وفي بيانات كبرى ، فما زالت هناك هوة كبيرة بين الوثائق القانونية وبين الواقع ، ولكن الرأى العام يجب أن يجند دائما ويعبأ في سبيل تأييد حقوق الانسان ، وكذلك على المنظمات غير الحكومية دور كبير تلعبه في هذا المجال .

والالتزامات التي تتخذها الحكومات يجب أن تحترم ويجب اعداد التزامات جديدة ، كذلك فان هذا العمل يخدم قضية السلام والانفراج . فكل انتهاك لحقوق الانسان يؤدى الى التوتر الدولي . وأن حملة الاحتجاج ضد الحكم العشوائي في شيلي نقطة أيضا يمكن أن تذكر ، ويجب على الحكام الجدد في شيلي أن يعلموا أن القوة الفاشمة لا يمكن الا أن تؤدى الى شقاء الشعب والنيل من كرامة الدولة نفسها .

ولن تستطيع الأمم المتحدة أن تحقق الأفكار التي ينطوى عليها ميثاقها الا عن طريق عمل دائم نحو العدالة بين الأمم ، وبين مواطني كل دولة من هذه الأمم .

السيد / مونتيل ارغويليو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية)

في بداية حديثي أحرص باسم وفد بلادى وباسم حكومة نيكاراغوا وباسمي شخصا أن أوجه تهنئتي الى صاحب السعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة لانتخابه رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وأن صفاته الحميدة كرجل دولة وصفاته الديبلوماسية تجعله سوف يقوم بعمله على أحسن وجه .

أما فيما يتعلق بالرئيس السابق السفير بينيتس فاننى أود عن طريقكم أن تنقلوا اليه اعترافنا وامتناننا له للفاعلية التي برهن عنها في أثناء الدورتين السابقتين للجمعية العامة .

A/PV.2243

وقد بين مدى هيبية بلدة الاكوادور بل وأمريكا اللاتينية كلها ، وأرجوكم كذلك ياسيدى الرئيس أن تنقلوا الى السيد الأمين العام السيد الدكتور فالد هايم أطييب أمانينا واننا قد تابعنا دوره كمدافع عن قضية السلام بين الشعوب حتى تستطيع منظماتنا أن تخدم المثل العليا للانسانية .

ان الكارثة التي أصابت جمهوريتنا الشقيقة هندوراس وجواتيمالا بلدى الخاص فان آلاف الضحايا الذين سقطوا صرعى لهذه الكارثة وعشرات الآلاف الذين تكبدوا خسائر مادية لا يمكن تقديرها إلا بملايين الدولارات تعتبر ضربة أليمة يمكن أن يكون لها انعكاسات خطيرة على حياة الجمهورية. وفي وسط أمريكا ليس هناك بلد أفضل من نيكارا جوا يدرك خطورة هذه المأساة التي وقعت على هندوراس ، ففي عام ١٩٧٢ كانت هناك هزة أرضية حطمت كثيرا من أراضينا ، وكان من أثرها خسائر في الأرواح والمباني ، وهناك وكالات كثيرة تعمل بطريق فعال ، والرئيس نيكارا جوا يعمل أيضا من أجل تقديم المساعدة ، ومازلنا نعمل للتغلب على المأساة التي حاقت بنا . وهذا يمكن أن نستشعره في الحياة الاقتصادية لسكان بلادنا .

واننا ان ندخل في اعتبارنا الروابط الأخوية التي تربط بين بلدى وهندوراس ، وبين شعبي البلدين ، فاننا نعمل في نفس الاطار الذى حاق ببلدنا ، وسوف نساعد الهندوراس للتغلب على هذه الكارثة ، وخاصة وأن بعض أهالي نيكارا جوا قد أصابهم شىء من هذه الكارثة ، وأن هذا الحادث الذى وقع في أمريكا الوسطى يعطى انطبعا خاصا للكوارث الطبيعية التي يمكن أن تقع ، واللجنة الثانية والثالثة يجب أن تدرسا هذه المسألة بعناية ، وللأسف يبدو لى أن المجتمع الدولي لم يدرك تماما آثار هذه الكوارث الطبيعية ، وهذه الكوارث تستدعي المساعدة. ان تزايد السكان ، وتزايد المناطق المزروعة الضرورية لحياة الانسان ، وتعقد النظم الاقتصادية والاجتماعية ، تجعل الكوارث الطبيعية تودي بحياة جماهير عريضة ولا تضر فقط بالاقتصاد ، ولكنها تضر أيضا بالمجالات الاقتصادية والدستورية والاجتماعية للأمة .

ومن ثم فإن وفد بلادى يرى أنه من المهم أن نذكر بالقرار الثالث للمجلس الاقتصادى لأمريكا اللاتينية الذى قام بدراسة التدابير التي يجب الموافقة عليها لمساعدة نيكاراغوا أثناء الهزة الأرضية في عام ١٩٧٢ والتي أوصلت بأعداد ضخمة اقليمية لاتينية أمريكية لمساعدة الشعوب حتى تواجه الآثار الهدامة للكوارث العاجلة .

ان الدول المجاورة لعزام النار في الباسيفيك ، كما يلقى عليه ، وهي الدول المطلة على بحر الأنتيل والمناطق الساحلية قد عاشت عددا كبيرا من الكوارث الطبيعية ومن ثم فإن حياتها الاقتصادية والاجتماعية قد تأثرت بذلك . وان وفد نيكاراغوا ان يدرك مدى الألم بناء على تجربته فانه لا يقنع بالتعاضى السلبية ولكنه يال بالمعونة ، ولذلك أوجه نداء الى المجتمع الانساني وخاصة الى مجتمع أمريكا اللاتينية حتى نستطيع أن نواجه الموقف في هندوراس وذلك عن طريق برامج تعمير وتنمية للمناطق المنكوبة . وان وفد نيكاراغوا قد تلقى تعليمات بأن يبال منفثا ويتلقى المبادرات التي تقدم اليه في هذا الصدد . ونحن نأمل أن تتوصل الدراسة التي كلفت بها اللجنة الثانية والثالثة ، الى نتائج ايجابية تتجاوز مجرد توجيه المشاركة الوجدانية .

وهناك مجتمعات في هذه الدول مرتبابة بمشكلات ذات طابع عام ، وأعني بذلك مشكلة الجوع مثلا ، ونحن لا نتحدث عن مشاكل الغذاء والرخاء ولكننا نتحدث عن مشكلة البقاء ، بقاء العنصر البشرى ، ومشكلة الحياة ، وأعتقد أن نوعية الحياة الانسانية مهددة بهذه المشكلة ، فمشكلة الجوع تواجه خمس سكان العالم ، ولقد اعترفت أمانة المؤتمر العالمي للغذاء بان الأزمة الغذائية الحالية هي أخطر أزمة عرفتتها الانسانية خلال الأربعين سنة الأخيرة ، وان آثارها العاجلة تتمثل في نقص وندرة المواد الغذائية ، وكذلك ندرة الخدمات الخاصة بنتاجها وتسويقها ، ويجب أن نضيف الى ذلك الغشورة المتزايدة لظروف العمال ، وحدة التوتير والصعوبات الاجتماعية ، وكذلك السير نحو تضخم عام ، ونتائج الاجتماعية المعروفة ، اذا ما اعتقدنا أن القطاعات التي تمارسها أكثر القطاعات المؤثرة في النظام الاقتصادية المختلفة .

ان سكان الريف الذين لا توجد لديهم أراضي كافية ، والعمال في المدن هم الذين يجب أن نشاركهم في تنظيم مجتمعهم وأن نمدهم بالغذاء الكافي . وفي هذا الصدد

فان وفد بلادى يأمل أن تقوم الدورة التاسعة والعشرين العادية للجمعية العامة بالتقدم بالتوصيات الفعالة وأن تعالج أسباب هذه المشكلات بواقعية ، ولا نكتفي بأن نشير الى أن نقص المواد الأولية قد أدى الى نقص الغذاء ونتاج الأغذية ، بل يجب أيضا أن نسرع في البحث العلمي الموجه بالذات الى حل هذه المشكلات جذريا . ونحو خلق الظروف الزراعية الملائمة والأسباب الظاهرية للمشكلات قد سبقتها أسباب أخرى قد تبعدنا عن المشكلة الأساسية ، وأن هذه المشكلات الظاهرية والمشكلات الجذرية هي التي يجب أن ندرسها سويا ، ونحن نعلم جميعا أن العالم قد عاش وما زال يعيش فترة عدم استقرار اقتصادي ، لها انعكاسات خطيرة وأن بقاء التغلف الاقتصادي وازدياد الهوة بين الدول الغنية والفقيرة له آثار ملموسة .

وتصعيد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يعتبر ظاهرة من هذه الظواهر التي لها مفرزها في هذه الأزمات .

وهل لنا أن نشير الى أزمة الطاقة الأخيرة التي تعتبر من أكثر الأزمات مأساة ، وتعتبر ظاهرة يرجع اليها أزمة الجوع في القرن العشرين ، وهل لنا أن نعدد العناصر المختلفة التي أدت الى ذلك ، اننا على يقين من أن هذه الأزمة ترجع الى أن الدول المصدرة للبترول قد شكلت كتلة فرضت وجهة نظرها الاقتصادية على أساس احتكار المواد الأولية التي توجد لديها ، ومن ناحية أخرى فان المؤكد أيضا أنه من أحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة أن الدول المنتجة لم تستطع أن تتسامح في تدهور اسعار موادها الأولية في مواجهة الصعوبات التي تعترضها في استيراد المواد الأخرى ، ولهذا اضطرت الى اتخاذ تدابير فعالة تلومها عليها اليوم ، ويجب أن ندرس هذه المسألة بعناية ، فخلال عشرات السنوات فان التعاون الدولي قد اتجه الى اعتبار البترول العنصر الأساسي للمدنية الحديثة ومن هنا فان انتاج الطاقة أصبح قطاعا لا زما تتركز فيه رؤوس الأموال والطاقة ، ومنذ مدة طويلة فان أسس الاحتكار قد قامت في هذا القطاع مهمة الامكانيات الأخرى الفنية مثل الطاقة المائية ، ذلك لاننا ركزنا كل الامكانيات في قطاع واحد وبهذا أصبح قطاع احتكاري ، ويبدو لي أن الامكانيات الأخرى التي يجب النظر فيها مستقبلا يجب أن تعطى من الاعتماد على مصدر واحد للطاقة مثل البترول أو الطاقة النووية ، وفي رأينا أن النقطة الأساسية هي أن مشكلة التنمية يجب النظر فيها بنظرة شاملة فخلال الدورة

الخاصة للجمعية العامة في هذا العام تم وضع أساس برنامج عمل دولي ، واقترنا من دراسة مشكلة التنمية والتعاون الدوليين ، ويجب أن نتأكد من أنه من الضروري أن نبذل كل جهدنا لخلق نظام اقتصادي جديد . ان احدى الأسس التي ذكرتها دول أمريكا اللاتينية تتعلق بالميثاق وبالواجبات الاقتصادية للدول وأننا يجب أن نضع معايير تلتزم بها جميع الدول في المجال الاقتصادي .

ان التكامل وعدم المساس بالتراث الاقتصادي للشعوب وسيادتها على الموارد الطبيعية وتحديد مصادرها الاقتصادية ، وتنظيم الاستثمارات من أجل تحويل النظام الحالي الى نظام تعاون وتقدم ، ويجب ألا تكون كل هذه الأساليب أساليب سيطرة كما انها يجب ألا تكون أيضاً أساليب سياسية تتعارض مع سياسة الدولة أو استغلال الموارد الموجودة في أرض ما تنتهي الى دولة أخرى ، ان مثل هذه المبادئ يجب أن تكون أساساً للميثاق الاقتصادي الجديد وان هذه المهمة ليست سهلة ولا نتوهم شيئاً في هذا المجال يمكن تحقيقه خلال دورة واحدة للجمعية العامة .

ومن النادر في التاريخ ان يكون الأفق مكيلاً بكل هذه التهديدات التي تواجهنا ، ويكون على الأمم المتحدة أن تواجه مثل هذا الوضع ، ولا نستطيع أن نتكهن أو نغالي في توقعاتنا في هذا المجال ، ولكننا نؤكد أن نتائج أى فشل ستكون وخيمة . ويجب مع ذلك ألا نتسرع في هذا المجال ، وهناك مثل صارخ عرفناه في المؤتمر الثالث لقانون البحار ، لقد أدركنا أنه من العسير أن نفصل في مثل هذه المسائل الأساسية خلال مؤتمر واحد وهو المؤتمر الذي عقد في كاراكاس ، وان تعقد هذه المهمة لم يسمح للجنة التحضيرية بأن تعد الوثائق الكافية وأن تقوم بتوزيعها على الوجه الأكمل ، ومع ذلك فاننا لا يمكن أن نعتبر أن مؤتمر كاراكاس فشل ، ولكننا نأمل أن نعلن من هنا اعتراف حكومة نيكاراغوا بالجهود التي بذلتها حكومة فنزويلا لخلق جو ملائم لأعمال هذا المؤتمر .

كما اننا نعبر للرئيس مارسنجي وإلى السادة الذين شاركوه في هذا المؤتمر عن كل تهنئة للعمل الذي قاموا به والذي سيقومون به مستقبلاً .

ان حكومة بلادي مقتنعة بأنه عن طريق النضوج والحذر ودراسة الوقائع فاننا نستطيع أن نؤكد وننشأ القانون الذي يقيم نظاماً عادلاً في هذا المجال .

واننا نستطيع بذلك باستمرار أن نكلل أعمال نصف هذا القرن بنجاح ، وذلك بانجاح الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل استخدام المياه البحرية والموارد البحرية .

ان وفد بلادي يرى اننا يجب أن نكون حذرين عند دراسة المشكلات المطروحة على الانسانية فهناك مشكلات الانفجار السكاني ولها انعكاسات ثقافية تتجاوز امكانيات وطاقت الدولة الواحدة ، ومن

هنا ان التعاون الدولي في هذا المجال يجب الا سراع به ، لأن النمو السكاني يزداد ———
المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وان حل هذه المشكلات لا يحتاج فقط الى تحديد النسل ،
ولكن يجب أن نكشف النقاب عن الأسباب التي تعوق هذه الشعوب في أن تحيا حياة طيبة ،
ويجب أن يكون هناك معيار عند دراسة هذا الوضع أى أن تكون هناك مؤسسات تقوم بدراسة كل
حالة على حدة وتنسق بين أنشطة الشعوب .

اننا لم نتوصل الى تعريف العدوان الا بأنه عدوان عسكرى ، ولكن هناك أيضا العدوان
الاقتصادي ، وهو ما عرفناه في هذا الجزء من القرن العشرين ، ومما لا مراء فيه ان خطر العدوان
المسلح الذى حل محله الآن العدوان الاقتصادي يتطلب تعريفا ، ويتطلب ازالة أسبابه ، وهذا
هو الطريق الذى سارت فيه الدول الكبرى للاقلال من فرص المجابهة فيما بينها ، فهناك نزاع
السلاح ، وأثير التجارب النووية على الانتاج وهذه كلها عمليات
تؤدى الى تحاشي مخاطر المجابهة ، وتخلق معنويات دولية وتعتبر عنصرا اضافيا للاعتدال في
العلاقات الدولية .

وليس هناك من سبب في أن يقوم شعب صغير باتخاذ موقف غير هذا الموقف أو يتبع أسلوبا آخر ،
ويجب أن ندرك أن آثار المجابهة التي أصبحت تعاني منها الدول الصغيرة الآن يجعلها تنسى
وتهمل التقدم الذى يجب أن تحظى به شعوبها .

وفي العام الماضي فان الوضع العام في الشرق الأوسط قد تدهور كثيرا وذلك عن طريق تصعيد
المسألة الفلسطينية وأزمة قبرص ، وحكومة بلادى تبحث دائما التقريب بين وجهات النظر عن طريق
المفاوضات واستخدام الوسائل السلمية ، وفيما يتعلق بقبرص فان حكومة بلادى ترى أن المجتمع
الدولي يجب أن يذهب الى أبعد من اصدار بيانات حسن نية ، وان كلا من جوانب مشكلة قبرص
يؤدى الى انتهاك مبادئ الميثاق الذى يجب أن تدافع عنه منظمنا .

وهو حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، ووحدة وسلامة أراضي
الدولة وحماية الأقليات . . الخ .

وهذا كله يجب المحافظة عليه كميادى على مجال الصعيد العملي .

هذا هو موقفنا الدائم ونحن نشعر بالاغتياب عندما نلاحظ ان مزيدا من الدول ترغب في تحييد

مناطقها نوويا ، وحظر التجارب النووية والحد من الاستخدام التقنيات العسكرية ، وهذا يعتبر ضمانا لعدم تلوث البيئة الانسانية .

ويجب ألا نأل جهدا أمام هذه النزعة السلمية وحتى لا تزداد القوة النووية ، وحتى تحترم الشعوب ارادة بعضها البعض ، وحتى لانقع في الهلاك الأكبر ، علينا أن نطبق القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية والخاصة بالتصديق على البروتوكول الأول الاضافي للمعاهدة الخاصة بعدم استخدام الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ونحن نأمل أن تقوم جميع الدول النووية باحترام تحييد دول أمريكا اللاتينية نوويا ، ولهذا الغرض الذي تتفق معنا فيه دول أخرى في قارتنا فان نيكاراغوا أعدت مشروع قرار سوف تطرحه على الجمعية العامة .

يتعين على مجتمعنا ، مجتمع الأمم ، أن يرحب بالدول الجديدة التي انضمت اليها وهي غينيا بيساو، وغرينادا ، ويسعدنا أن نستقبل معهم حماس الدولة الجديدة التي حصلت على استقلالها بعد تضحيات كثيرة .

ويسعدنا بصفة خاصة أن نحیی وفد غرينادا بالذات الذي دخل أسرة دول أمريكا اللاتينية المستقلة ، بينما هناك أحداث مقلقة تحوق بمنطقة قتنا ، وان موقعنا الجغرافي يعطينا امكانية التعاون مع جمهوريه غرينادا الشقيقة .

انني ياسيدى الرئيس في نهاية كلمتي أوجه اليكم ثقة بلادى ، وثقة وفد بلادى وأقدم كل تعاون من جانب وفد بلادى حتى نصل الى نتائج مثمرة .

السيد / الرئيس : (الكلمة بالفرنسية)

لقد طلب ممثل شيلي أن يمارس حقه في الرد .

ان أعضاء الجمعية العامة يتذكرون أن الجمعية العامة أثناء جلستها ٢٢٣٦ العامة قد قررت ان الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد يجب أن تحدد بعشر دقائق . واعطى الكلمة للممثل شيلي :

السيد / ويز (شيلي) الكلمة بالاسبانية

بعد الهجمات التي قام بها أس الاتحاد السوفياتي ضد حكومة شيلي فليس لنا أن ندهش مما أدلى به وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية ونحن ندرك تماما أن الاتحاد السوفياتي متعود على هذه الهجمات ولكننا نريد أن نؤكد أن حكومة شيلي تفتح الباب عريضا أمام الصليب الأحمر وتستطيع أية دولة أن تستمع الى آراء المواطنين في شيلي ، ونحن بلد لم يرفض إطلاقا أن تأتي اللجان لكي تراجع تطبيقنا لحقوق الانسان ، ويقال أن هناك آلاف من اللاجئين ولا يستطيع أي منهم أن يترك شيلي الى أي بلد آخر .

وليس هناك أية معاهدة دولية ترغمنا على أن نمارس أعمالنا بهذه الطريقة ، ليست هناك أية معاهدة تسمح بوصفنا بهذا الوصف أو بتوجيه هذه الاتهامات إلينا . ان حكومة شيلي تحاول أن تحل مشكلات عدد كبير من اللاجئين الذين طردوا من بلادهم . وتحت رعاية المنظمة فاننا نقول ان أي دولة تريد أن تأتي وتتأكد من ذلك ، وهناك بلد بنت حائط دموى هي التي تأتي الآن تهاجم شيلي وتتهمها بانها بلد فاشية .

ان هذه الحالة ليست موجودة في بلادنا ولكن الدموية موجودة في فيتنام الجنوبية كما يعلم الجميع وان دولة مكللة بالعار وهي دولة الحائط الذي يفصل بين دولتي ألمانيا هي التي تصفنا بهذه الأوصاف اننا مازلنا دولة الحرية .

(رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠)